اتصالات وتحركات عباس حلمي الثاني في أوروبا وموقف السلطات المصرية – البريطانية (١٩١٤ـ ١٩٤٢م)

إعداد
د/ حامد عبد الحميد محمد حسانين مشهور
أستاذ مساعد بقسم التاريخ
كلية الآداب – جامعة أسيوط

مُقَدِّمَة

نتناول في هذا البحث قلق السلطة في مصر من تحركات واتصالات الخديوي عباس حلمي الثاني في أوروبا عقب عزله من قبل بريطانيا في ١٩ ديسمبر ١٩١٤م في أعقاب اشتعال الحرب العالمية الأولى. وقبل التطرق لأحداث البحث وجب علينا الترجمة لعباس في عرض سريع.

ولد عباس حلمي الثاني في السراي الخديوية بالإسكندرية في ١٤ يوليو ١٨٧٤م[١]. وقد تولى عباس حلمي الحكم مصر في ٨ يناير ١٨٩٢م عقب وفاة والده توفيق بيومين اثنين[٢]. وتسلم عباس السلطة رسمياً في ١٦ يناير ١٨٩٢م[٣]. وخلال فترة حكمه تحدى عباس اتجاهات السياسة الإنجليزية[٤]؛ لذلك كثر الصدام بينه وبين الإنجليز في مصر[٥].

وبينما كان عباس في مصيفه باسطنبول تم عزله من قبل بريطانيا، وفي أعقاب ذلك زار عباس كثير من العواصم الأوربية بحثاً عن داعم لاسترداد عرشه، وهو ما أقلق سلطات الاحتلال البريطاني والإدارة المصرية الجديدة التي أحلها البريطانيون محله. ولم يستسلم عباس للأمر الواقع الذى فرضته بريطانيا في مصر؛ فتواصل مع كل الجهات التي يمكن أن تقدم له العون، وتصفه زوجته الثانية جويدان في مذكراتها بأنه "سريع الحركة لا يكل العمل ولا يمله، وكثيراً ما كان العمل يمنعه من تناول الطعام في مواعيده"[٦]. ولا يفوتنا في هذا الإطار التنويه إلى أننا بدأنا بعام ١٩١٤م، وهو العام الذى عزلت فيه بريطانيا عباس، وأنهينا البحث عند عام ١٩٤٢م، وهو العام الذى توقفت فيه اتصالات وتحركات عباس. وقد شاء القدر أن يتوفى في نفس اليوم الذي عزل فيه والموافق ١٩ ديسمبر ١٩٤٤م، في مدينة جنيف بسويسرا بعد أن مضى على عزله ٣٠ سنة ودفن في مصر.

١ـ محاولة اغتيال عباس وعزله:

حينما لاحت في الأفق بوادر الحرب العالمية الأولى كان عباس في اسطنبول. وفي هذه الأثناء استغلت بريطانيا هذه الظروف لتصفية حساباتها القديمة معه عباس، حيث ألصقت به تهمة الانضمام لأعدائها، وتقصد هنا الدولة العثمانية، رغم أنها لم تكن حتى ذلك الوقت قد دخلت الحرب كمبرر لسير بريطانيا قدماً في إجراءات عزله عباس، هذا بجانب علاقتة عباس الجيدة بألمانيا والنمسا. ومن سوء حظ عباس أن الوقت الذي اشتعلت فيه الحرب كان متزامناً مع عطلة الصيف التي يقضيها في اسطنبول بقصره في منطقة "**تشيبوكلى**" على ضفاف مضيق البوسفور(٧).

ومن المؤكد أن تحدى عباس لبعض سلبيات الإنجليز في مصر وقربه من الدولة العثمانية من ضمن أهم دوافع الإنجليز لتدبير المؤامرات ضده، حيث كان اللورد كرومر( ) بين حينٍ وأخر يقترح اغتيال عباس أثناء جولاته في مصر. وقد بدأت جدوى هذا الاقتراح تؤتى ثمارها خلال فترة إقامة عباس في اسطنبول. وفي تلك الأثناء تسربت بعض المعلومات عن مخطط لاغتيال عباس. وبناءً على هذه التسريبات حاول السفير العثماني في باريس "صدقي منير باشا" إقناع الخديوي عباس بالتخلي عن فكرة قضاء شهر رمضان في اسطنبول والتعجيل بالرحيل لمصر؛ لكنه لم ينجح في إقناعه فأعلن له السفير بوضوح أن هناك مخطط لاغتياله في قلب مدينة اسطنبول(٩).

وقد أثبتت الأيام صدق تحذير السفير العثماني في باريس لعباس، حيث تعرض لمحاولة اغتيال من قبل أحد الشباب المصريين في اسطنبول، ويدعى محمود مظهر في ٢٥ يوليو ١٩١٤م، حيث أطلق عليه الأخير النار، ورغم أنه نجا من الموت إلا أنه أصيب بجراح في وجهه وفكه. وقد اخترقت إحدى شظايا الرصاص لسان عباس، وتم إجراء عملية جراحية له في سويسرا عام ١٩١٥م(١)، لإخراج قطعة من الرصاص سكنت أسفل لسانه(١).

ولم تختفى آثار هذا الحادث طيلة حياته كما يقول آغا خان في مذكراته[١]. وقد تسببت هذه الإصابة في ملازمته الفراش ثلاثة أشهر (أغسطس، سبتمبر وأكتوبر)، ولم تتحسن صحته إلا في شهر نوفمبر[٢].

وقد يكون للإنجليز دور مباشر في هذه العملية من خلال دفع هذا الشاب لتنفيذ العملية وتوفير السلاح له، أو دور غير مباشر بإدراكهم ما سيحدث وغض الطرف عنه وتهيئة الظروف للتنفيذ؛ بدليل أنهم كانوا يخططون لذلك سلفاً حسبما ورد على لسان اللورد كرومر. علاوة على أن الإنجليز المستفيد الأول في حال نجاح عملية اغتياله أو إصابته. والدليل على ذلك أنهم استفادوا من حادث إصابته في تأخير عودته لمصر بحجة ظروفه الصحية والسير قدماً في إجراءات عزله[٣].

وحينما تردد صدى الحادث الذى تعرض له عباس باسطنبول في مصر وعلمت إقبال هانم[٤] زوجة عباس بما تعرض له زوجها تركت سراي القبة على عجل وسافرت لزوجها، ولما اتسع مجال الحرب تعذر عليها الرجوع لمصر.

وعلى صعيد الرقابة على وسائل الاتصالات فقد وضعت بريطانيا الخط التلغرافي المباشر مع قائم مقام عباس وهو حسين رشدي رئيس الوزراء، بجانب قصر عابدين تحت المراقبة من قبل رسل بك "Russel Bey" القائد الإنجليزي للبوليس المصري. وخضعت تليغرافات عباس المرسلة من اسطنبول إما للتأخير أو لتحويلات دولية وأحياناً أخرى الإلغاء رغم أن الدولة العثمانية لم تكن حتى ذلك الوقت قد شاركت في عمليات الحرب[٥].

كما تعمد الإنجليز نشر نصوص البرقيات المتبادلة بين عباس وحسين رشدي ونشروها بالصحافة على الرغم من أنها لم تصله لإحداث نوع من البلبلة[٦]. كما ضغط الإنجليز على رشدي باشا كي لا يعلم الخديوي بمجريات الأحداث في مصر، ومن جانبه حاول عباس استدعاء رشدي لإسطنبول ليعلمه بما يحدث في مصر بعيداً عن أعين

الإنجليز، لكنه لم يلبي دعوة عباس له بزيارته وإعطائه معلومات عن تفاصيل الأحداث في مصر. وأمام نقد الصحافة المصرية لرشدي على موقفه تجاه الخديوي ادعى رشدي بأنه تصرف بهذه الطريقة خوفاً من الإنجليز(٨).

وفي تلك الأثناء قام السفير البريطاني باسطنبول لويس مالت "Louis Malt" ( ) بالمماطلة ومحاولة عرقلة إجراءات رحيل عباس إلى مصر بداعي أنه لم يمتاثل للشفاء بعد، وأن إصابته لا تتحمل طقس الصيف الحار في مصر( ). وحينما عزل الإنجليز عباس وتم تعين رشدي مرة أخرى رئيساً للوزراء، صحت تخمينات البعض التي كانت ترجح أن الأمر كان مرتباً، وأن رشدي على علم بمخطط عزل الإنجليز لعباس( ). وحينما علم الخديوي عباس بقرار عزله وهو في اسطنبول لم يظهر صراحةً غضبه، لكنه أسف لقبول النظار مناصبهم خاصةً قائمقامه حسين رشدي؛ لاسيما بعد أن حلفوا له يمين الطاعة، لكنهم نكثوا على أعقابهم وأخفوا عنه ما يدور في مصر خلال فترة إقامته باسطنبول، بل إنهم تركوه وعملوا مع من خلفه، وذكر على حد قوله "إن هذا يدل على أنه لا يوجد مصري واحد يفضل الاستقالة ويرفض النيشان الإنجليزي ليحفظ كرامته" (مشيراً في ذلك إلى رشدي باشا ورفاقه). وإن كانت صدمة الخبر قد ظهرت على طبيعة تصرفاته بعد ذلك(٢ ٢).

وفي غضون ذلك كان الإنجليز يخططون لإعداد مقر لإقامة عباس في مدينة نابولي بإيطاليا ليكون تحت أعينهم(٢). ونابولي هي نفس المدينة التي كان جده إسماعيل قد نفى إليها، وكانت بريطانيا لا تحبذ الاقتراح الذى أبداه عباس بالذهاب إلى سويسرا، وهى دولة محايدة(٢ ٤).

وخلال تلك الظروف كان في مصر أنصار كثر لعباس؛ والألمان يتحركون ضد الإنجليز( ). وفي تلك الأثناء ظهر جلياً سبب عرقلة رحيل عباس،٢ حيث أرادت بريطانيا تنصيب أحد أمراء الأسرة العلوية ليحل محله عباس ويسير وفق هواها؛ فعينت أكبر أمراء

الأسرة العلوية سناً، وهو الأمير حسين كامل مكان ابن أخيه، ومنحته لقب سلطان. وقد صدر هذا القرار في جريدة الأهرام يوم السبت ١٩ ديسمبر ١٩١٤م بالقول: "يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لإقدام سمو عباس حلمي باشا خديويي مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رأت حكومة جلالته خلعه من منصب الخديوية، وقد عرضت هذا المنصب السامي مع لقب سلطان على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد علي فقبله"( ).

٦

وقد نظر غالبية المصريين إلى اعتلاء حسين كامل عرش مصر على أنه اعتداء على عرش ابن أخيه؛ فحاول التخفيف من وطأة ذلك بزيارة المدن الكبرى في بعض الأقاليم، لامتصاص سخط الأهالي ومحاولة جذبهم إليه، لكن في مقابل ذلك لم يستقبله إلا موظفي الحكومة والأشخاص الرسميين. وكثيراً ما كان حسين كامل يحاول شرعنة وصوله إلى عرش مصر بقوله "إنما قبلت هذا العرش لاحتفظ به لابن أخي، ولو أني لم أقبله لجاء الإنجليز بأجنبي يحكم البلاد". وقد صدق الكثيرون هذه الرواية واعتقدوا أنها صادقة؛ لأن الإنجليز استدعوا بالفعل أحد أمراء الهند، وهو الأمير آغا خان قبيل ارتقاء السلطان حسين العرش، ونشرت شائعات بين الناس تقول بأن الإنجليز يريدون أن يجعلوا آغا خان سلطاناً على مصر( ). وربما كانت هذه الشائعات التي أعقبت استدعاء آغا خان مناورة من الإنجليز للضغط على حسين كامل لقبول عرش مصر حتى لا يخرج الحكم من أسرة محمد علي، وربما تخرج الأمور عن سيطرتهم ، وقد وصل الإنجليز لغايتهم في نهاية المطاف( ).

٢ ٨ ٢

٢ـ تحركات عباس في اسطنبول عقب عزله:

لم يستسلم عباس لأمر عزله وما آلت إليه الأمور في مصر، وبدأ على الفور يتحرك لاسترداد عرشه؛ لذلك حرص على التعاون مع كبار المسئولين العثمانيين، بجانب

سفراء الدول الأجنبية في اسطنبول، وكان من بينهم سفير ألمانيا باسطنبول الذى أيد إيفاد حملة إلى مصر لاسترداد عباس لعرشه بعد طرد الإنجليز منها(٩).

وقد خطط عباس لتشكيل لجنة عسكرية في القاهرة لتنظيم التمرد الشعبي المتوقع ضد الإنجليز بعد عبور الجيش العثماني قناة السويس، وإرسال مندوبين مصريين إلى القاهرة لإبلاغ التعليمات اللازمة؛ كذلك تم الاتفاق على إصدار منشور باسم عباس يمنح الشعب المصري دستوراً ويدعوه إلى الثورة علي البريطانيين(٣). لكن عباس كان قلقاً بشأن الاجراءات البطيئة لإعداد الحملة(٤). وفي نهاية المطاف حينما فشل الجيش العثماني في عبور القناة قضى على خطط عباس في الحسم العسكري والثورة التي ستتمخض عنه(٥).

ومن ناحية أخرى حاول عباس إقناع الدول التي مازالت على الحياد بالوقوف في صفه بواسطة إجراء سلسلة مقابلات لسفرائها في اسطنبول، وكان على رأس هؤلاء سفير الولايات المتحدة؛ فعلى سبيل المثال في ٤ أكتوبر ١٩١٤م قام عباس بدعوة سفير الولايات المتحدة وزوجته لتناول الشاي معه، كما حضر يوسف صديق باشا ومحب باشا(٦) وأخذوا يتجاذبون أطراف الحديث عن تصرفات الإنجليز معه(٧).

كما قام عباس بالتقرب من المصريين في اسطنبول وشاركهم في مناسباتهم، وقد أسفر ذلك عن تقرب الكثير منهم؛ فعلي سبيل المثال في ٣٠ أكتوبر ١٩١٤م وصل لقصر عباس باسطنبول كثير من الزائرين لتهنئة الخديوي بعيد الأضحى، وكلهم تقريباً من المصريين؛ ومن بينهم الزعيم فريد بك والشيخ عبد العزيز جاويش وباقي أركان الحزب الوطني المنفيين باسطنبول وعواصم أوروبا وغيرهم من الطلبة(٨). وفي أعقاب ذلك كثرت لقاءات عباس بمحمد فريد وغيره من المصريين في أوروبا بقصر عباس باسطنبول(٩). والجدير بالذكر أن عباس كان حريصاً على توثيق علاقته بالمصريين في اسطنبول للضغط على الإنجليز والإدارة المصرية التي تدور في فلكهم من ناحية والعثمانيين وحلفائهم من ناحية أخرى كمحاولة للتعجيل في إرسال حملة استرداد مصر. ومن جانبهم

فإن المصريين باسطنبول كانوا يحرصون على الحضور في ذكرى تنصيب عباس خديوياً على مصر؛ ففي ٨ يناير ١٩١٨م أقيم احتفال في اسطنبول بفندق "بيرا بالاس" لإحياء ذكرى جلوس عباس على العرش، وحضره غالبية المصريين باسطنبول، ويعد ذلك محاولة عباس ومؤيدوه لجمع المصريين حوله وتذكيرهم أنه مازال حاكم مصر الشرعي( ). وقد كان لعزل عباس ووجوده في اسطنبول دور في تهديد استقرار البريطانيين في مصر حسبما جاء في تقرير السفير البريطاني في اسطنبول السير لويس مالت، الذى أكد مساندة عباس للعثمانيين في محاولة استرداد مصر( ). ٨

وفي تلك الأثناء زار عباس السفير الألماني في اسطنبول، والذي بذل جهوداً لتنقية الأجواء بين عباس وأنور باشا، حيث قام السفير الألماني بإحضار أنور باشا، وبعد أن دارت مناقشة توسط فيها السفير بينهما حيث قام أنور باشا بمصافحة عباس حلمي طالباً منه أن يسود السلام بينهما؛ وفي أثناء ذلك أدرك عباس أن السفير البريطاني في اسطنبول كان له دور في التآمر على عباس وتأليب كبار الساسة العثمانيين عليه( ). وهذا الأمر كان واضحاً لعباس، والدليل على ذلك تجاهل السفير البريطاني في اسطنبول لعباس في مواضع كثيرة منها على سبيل المثال إنه خلال لقاء عباس بالسفير الأمريكي في اسطنبول ودخول السفير البريطاني عليهم، وعلى حد وصف السفير الأمريكي لهذا الأمر في مذكراته "كان خديوي مصر عباس الثاني في مكتبي لبعض أشغال رسمية ولذلك حينما دخل السفير الانكليزي بدأت أباحثه في الشؤون المصرية ولكنه قال دعنا والشؤون المصرية الآن"( ). ٤ ٠

ومن خلال النظر للظروف الإقليمية والدولية آنذاك يتضح جلياً أن مسألة عزل عباس كانت واقعة لا محالة ولم يكن وجوده في العاصمة العثمانية إلا حجة لوضع مسألة عزله موضع التنفيذ بدليل أن ذلك حدث قبل دخول الدولة العثمانية الحرب. ومن المؤكد أن ما أقلق الإنجليز تحمس الخديوي عباس للدولة العثمانية وحرصه السنوي على قضاء

إجازة الصيف في قصره باسطنبول، بجانب حرصه على حضور المناسبات الهامة مع السلطان، ومنها العروض العسكرية وما شابه ذلك، وهذه الأمور كانت تزيد من قلق الإنجليز وحلفائهم من أعداء الدولة العثمانية، وكبادرة حسن نية للتخفيف من وطأة هذا القلق دعا السلطان العثماني سفراء جميع الدول باسطنبول لحضور أحد العروض العسكرية وعلى حد وصف سفير أمريكا باسطنبول لهذا الأمر "لاحظت أثناء الاستعراض أن مراكز سفراء انكلترا وفرنسا وروسيا الخاصة كانت فارغة ولما سألت عن السبب قال لي... أن نار الحسد كانت قد أكلت قلوبهم ففضلوا التخلف عن الحضور"( ).

وكان عباس لا يكل ولا يمل، حيث بذل قصارى جهده للضغط على الإنجليز من قلب اسطنبول، حيث أجرى سلسلة لقاءات مع قناصل الدول الأوربية المناوئة لبريطانيا باسطنبول مثل ألمانيا والنمسا والمجر، بجانب الدول التي كانت ما تزال محايدة كالولايات المتحدة وسويسرا وغيرها. ومن هؤلاء السفراء من أيد موقفه لاسيما سفراء الدول المناوئة لبريطانيا. أما سفراء الدول المحايدة فقد أيدوا موقف عباس على استحياء. وحقيقة الأمر أن لقاءاته لم تحقق طموحاته في استرداد عرشه لأن مقدمات وأحداث الحرب العالمية الأولي كانت طاغية على جميع الأحداث، وعلى حد وصف السفير الأمريكي في مذاكراته "في السابع والعشرين من أيلول الثاني (سبتمبر) أتاني السير لويس ملت "Louis Malt" السفير الانكليزي وعلى وجهه علامات القلق والاضطراب والتهيج وقبل وصوله بقليل كان خديويي مصر عباس الثاني في مكتبي لبعض أشغال رسمية ولذلك حينما دخل السفير الانكليزي بدأت أباحثه في الشؤون المصرية ولكنه قال دعنا والشؤون المصرية الآن إذ يوجد أهم من ذلك"( ).

والواقع أن اسطنبول كانت ساحة لنشاط الخديوي ومعاونيه، حيث تعددت لقاءاته مع المسئولين العثمانيين وسفراء الدول المؤيدة لموقف عباس في استرداد عرشه، وعلى رأسهم سفراء ألمانيا والنمسا باسطنبول( ). وقد كان أحمد شفيق باشا من معاوني عباس

وداعماً رئيساً له في اسطنبول وغيرها من العواصم الأوربية؛ ففي ١١ فبراير ١٩١٥م قابل أحمد شفيق سفير ألمانيا في اسطنبول، وأكد له السفير على وجوب عودة عباس إلى عرشه، وأنه لا يدخر جهداً في الضغط على العثمانيين لبذل جهدهم للسير في هذا الاتجاه( ). وبعد عدة مقابلات إيجابية بين أعوان الخديوي، ومنهم أحمد شفيق وسفير ألمانيا في اسطنبول استقر رأى عباس على إجراء سلسلة مقابلات أخرى مع سفراء ومسئولين عثمانيين وأوربيين أخرين( ).

وحينما لم تسفر جهود عباس الدبلوماسية في استرداد عرشه اقترح عليه معاونوه التركيز على الجانب العسكري بأن يذهب قائداً للجيش العثماني لاسترداد مصر بعد إزاحة الإنجليز وأعوانهم من المنقلبين عليه، لكن عباس كان لا يرغب في ذلك وفضل تعيين قائمقام له( )، مع أخذ مواثيق على العثمانيين في حال نجاح الحملة في استرداد مصر أن يبقى وضعها على ما هو عليه قبل عام ١٨٨٢م مع احترام الفرمانات العثمانية الصادرة( ).

وبين حينٍ وآخر كان عباس يضغط للتعجيل بإرسال حملة استرداد مصر من خلال تأليب الحكومة العثمانية على الإنجليز( )؛ خاصةً بعد توضيحه لمسألة اتصاله ب الإنجليز لاسترداد عرشه وإزالة سوء التفاهم بينه وبين السلطان العثماني( ). وبالفعل زال سوء التفاهم وعادت الأمور لطبيعتها، وخير دليل على ذلك أنه في ١٤ أكتوبر ١٩١٧م دعا الصدر الأعظم عباس ليكون مع السلطان في استقبال إمبراطور ألمانيا لدى وصوله بالقطار إلى اسطنبول، وقد كان اللقاء ودياً للغاية بين عباس وكبار المسئولين العثمانيين من ناحية والإمبراطور الألماني ڤيلهلم الثاني "Wilhelm II" من ناحية أخرى( ).

٣ـ اتصالات عباس بملوك أوروبا إبان الحرب العالمية الأولي:

حاول عباس قدر استطاعته توثيق علاقاته بملوك وأباطرة أوروبا لدعم قضيته؛ ففي صباح أول يناير سنة ١٩١٥م أرسل عباس لإمبراطوري ألمانيا والنمسا برقيتين

للتهنئة بعيد رأس السنة، كما أرسل عباس برقية تهنئة مماثلة لملك إيطاليا. وقد رد أباطرة النمسا وألمانيا ببرقيات شكر لعباس، وقد أصروا في برقياتهم له على أنه ما زال خديوي مصر( ).

ولم يكتفى عباس بالبرقيات والمراسلات بل أخذ زمام المبادرة بالسفر لمقابلة بعضهم لإجراء مباحثات معهم لدعم موقفه( )؛ ففي ١٥ يناير عام ١٩١٥م قابل عباس إمبراطور النمسا مقابلة رسمية في قصر شونبرون وأبدى الأخير أسفه لتصرف الإنجليز السيء معه( ).

أما من جانبه فقد أبدى عباس لإمبراطور النمسا تمنياته بالنصر "لجيوش جلالتكم وحلفائكم فينتصر الحق على الباطل"( ). وقد تكررت زيارات عباس إلى النمسا والمجر( )؛ لاسيما أنه كثيراً ما كان يستقبل بحفاوة في العاصمة النمساوية فيينا، ويعقد بها لقاءات رسمية عديدة مع كبار المسئولين، وكان أبرزها لقاءاته بسفراء ألمانيا والدولة العثمانية في فيينا( ). وخلال تلك المقابلات التي أجراها عباس (سواء شخصياً أو بواسطة مبعوثيه) مع المسئولين كان يعرض رؤيته الخاصة باسترداد عرشه مع ضرورة الحفاظ على الامتيازات التي نالتها مصر قبل احتلال الإنجليز لها عام ١٨٨٢م( ).

وقد تفاهم عباس- خلال تلك اللقاءات- مع إمبراطور النمسا ووزير خارجيتها على أن نجاح حملة استرداد مصر أمر مهم، وأكد على أن أعضاء الحزب الوطني المصري المتواجدين بجنيف يدعمونه ويلحون على ضرورة إرسال الحملة. ومن ناحيته أكد وزير الخارجية النمساوي أنه تحدث مع الصدر الأعظم في نفس الموضوع. وفي الوقت الذى كان فيه عباس مجتمعاً مع إمبراطور النمسا؛ قام أحمد شفيق بزيارة سفير ألمانيا في فيينا. وقد سأل السفير الألماني أحمد شفيق عما إذا كان الشعب المصري بمقدرته الثورة على الإنجليز، فأجابه بأن ذلك محتمل إذا نجح العثمانيين في عبور القنال،

لأنه في هذه الحالة يضمن الثائرون النتيجة ويأمنون الانتقام منهم؛ لاسيما أن الإنجليز ينكلون بالوطنيين(٨ ٥).

ويبدو أن أحمد شفيق الذي أرسله عباس سابقاً كمبعوث له لإمبراطور ألمانيا قد نجحت مساعيه في عقد لقاء بين عباس وامبراطور ألمانيا ( )، حيث دعا وزير خارجية[٩] ألمانيا عباس لزيارة برلين، وكانت هذه الدعوة ثنائية الغرض، بمعنى أنها كانت رسمية وترفيهية( ). وهكذا كللت مساعي عباس لمقابلة إمبراطور ألمانيا بالنجاح في تأييده على الجانب السياسي وإقناعه بالضغط على العثمانيين للتعجيل بإرسال الحملة على الجانب العسكري، وإن كان التعجيل في مسألة إرسال الحملة قبل اكتمال الاستعداد قد سبب أدى إلى فشلها في نهاية المطاف.

وفي ٢٣ أبريل ١٩١٦م كتب عباس رسالة إلى صديقه ملك إسبانيا يطلب فيها وضع عائلته في اسطنبول تحت حماية سفارة اسبانيا لشكه في نوايا العثمانيين تجاهه، خصوصاً بعد وصولهم أنباء عن اتصالاته ب الإنجليز، وقد رد عليه ملك إسبانيا تلغرافياً بالإيجاب وهنأه بعيده( ). ويعود السبب الحقيقي لسوء العلاقة بين عباس والعثمانيين أنه حاول الاستعانة ببعض الأوربيين للضغط على لندن كي تعيده لعرشه أو على الأقل تعامله معاملة حسنة بتعيين نجله الأمير محمد عبد المنعم بعد السلطان حسين لكن ظروف الحرب وغطت على جميع الأحداث( ). وقد سببت هذه الاتصالات غضب الألمان منه أيضاً( ). كما حدثت مراسلات متبادلة بين عباس وملك بلجيكا[٦] لدعم موقفه لدى الإنجليز كي يعود لعرشه( ). كما تردد عباس أيضاً على مدينة لوزان لدعم موقفه(٥ ٦).

وفي مدينة برن عاصمة سويسرا( ) قابل عباس صديقه مسيو توشيف سفير بلغاريا في سويسرا، وقد وعد توشيف عباس بمفاتحة سفير ألمانيا في سويسرا لإزالة سوء التفاهم للضغط معاً على العثمانيين للوقوف بجانب عباس بعد توضيح سبب اتصاله ب

الإنجليز( )، خاصةً أن عباس كان[٧] صديقاً لملك بلغاريا( ). وفي تلك الأثناء توفى[٨] إمبراطور النمسا فرانسو جوزيف "François Joseph"في ٢٢ نوفمبر ١٩١٦م، وقام عباس بتقديم واجب العزاء لسفير النمسا في برن خلال وجوده بها( )[٩]. في أعقاب تولى الإمبراطور النمساوي الجديد مهام عمله حيث جدد الإمبراطور اعترافه بخديوية عباس في ٣١ ديسمبر ١٩١٦م، وسادت العلاقات الودية فيما بينهم( ). وقد استقبله الامبراطور النمساوي الجديد استقبالاً رسمياً في فيينا ودعاه لتناول الغذاء معه( )[١٠].

وكانت سويسرا أيضاً قد اعترفت بخديوية عباس في ٣٠ أغسطس ١٩١٦م، بعد زوال سوء التفاهم بينهم، وقد طلبت حكومة سويسرا من عباس إرسال مندوب من قبله لاستلام أوراقه الخاصة التي تم ضبطها مع محمد يكن باشا( )[٢].كما اعترفت إيطاليا بخديوية عباس وافرجت عن أوراق للخديوي كانت على متن الباخرة طاشيوز التي تم توقيفها من قبل السلطات الإيطالية أثناء وجودها في رودس. والجدير بالذكر أن اعتراض الأوراق كان بدسيسة من الإنجليز( )[٧]. وقد أرسل عباس خطاباً[٣] شكر لملك إيطاليا في ١٠ نوفمبر ١٩١٦م، ورد عليه الأخير؛ ففرح عباس وأعوانه، وعلى حد وصف الأمر "ففرح الخديوي وفرحنا نحن أيضاً، وقررنا أن نكتم هذه المسألة حتى لا تصل إلى آذان الإنجليز، لأنهم طبعاً لا يرغبون في اعتراف ملك إيطاليا بخديوية عباس، فضلاً عن استيائهم من عدم إجابة السلطة الطليانة في رودس طلبهم من وضع يدهم على الأوراق"( )[٤][٧].

وبناءً على أن الإنجليز كانوا ألد أعداء عباس ويعرقلون تحركاته فقد بذل قصارى جهده لتفتيت التحالف القائم بين فرنسا وبريطانيا لإضعاف الأخيرة وهزيمتها في الحرب، ومن ثم طردها من مصر واسترداد عرشه. ولوضع ذلك موضع التنفيذ سعى عباس لتقديم مشروع للصلح بين ألمانيا وفرنسا لإضعاف بريطانيا وهزيمتها، وهذا المشروع في مضمونه ينص على عقد لقاءات سرية برعايته بين المسئولين الفرنسيين والألمان( )[٥]. وجذور هذه

القضية تعود إلى نجاح عباس في إقناع الألمان بالإنفاق على هذا المشروع؛ فقدموا ٤ مليون مارك ليدفعها عباس لـ بولو "Polo" (الشخص الوسيط في قضية صلح فرنسا مع ألمانيا) كي يدفعها لعدة صحف فرنسية كبرى في محاولة للسيطرة عليها وتوجيه سياستها ضد الحرب والوفاق مع ألمانيا( ). وإن كانت هذه المساعي قد فشلت في نهاية المطاف. [٧]

٤ـ الاتصالات بين عباس و الإنـجليز (أثناء الحرب العالمية الأولى):

يبدو أن نشاط عباس في أوروبا قد أقلق الإنجليز الذين اضطروا للتواصل معه بشكل غير مباشر بواسطة شقيق قنصلهم في جنيف، وذلك في محاولة لامتصاص غضبه والحد من تحركاته، وحينما لم تسفر محادثاتهم معه عن نتيجة تواصلوا مع ابنه الأمير محمد عبد المنعم وعرضوا عليه ولاية العهد، لكنه رفض هذا العرض قائلاً "لست الولد الذي يخون والده"( ).

ونتيجة لموقف عبد المنعم حاول الإنجليز إعادة الاتصال مرة أخرى بعباس شخصياً لامتصاص غضبه فأوعزوا في يناير ١٩١٥م إلى معتمد بلجيكا في فيينا التواصل معه للوصول إلى تفاهم يقضى بتنازله عن حقه في الخديوية نظير مبلغ قدره ٢٥ ألف جنية سنوياً، ورفع الحجز عن أملاكه في مصر وضمان أملاكه في تركيا، ومساعدته في مسألة وقف والدته ليكون له نصيب فيه؛ فنقل عباس الأمر لمعاونيه ولسفير الدولة العثمانية في فيينا فؤاد بك سليم( ) للاستشارة فغضب الإنجليز لإفشائه الخبر وانتشاره في بلجيكا وجنيف ولوزان وغيرها. وفي نهاية المطاف تم إهمال المفاوضات معه. والجدير بالذكر أن عباس كان من أبرز عيوبه أنه لا يحفظ سر أعماله، وهو ما أكده المحيطين به في أكثر من موضع( ). وفي وقتٍ لاحق عاودت بريطانيا التواصل معه للتنازل عن العرش نظير إعطائه راتب ٢٠٠٠ جنيه شهرياً ورفع الحراسة عن أملاكه( )، لكنه رفض هذا العرض أيضاً( ).

وحينما فشل الإنجليز في إغرائه مادياً مقابل التنازل عن العرش لجأوا لطرق أخرى تتعلق بجمع معلومات عن تحركات عباس في أوروبا فأوعزوا إلى شخص يسمي بارودي كي ينقل لهم أخبار عباس والدائرة المعاونة له، بجانب المصريين المتعاطفين معه، وقد علم عباس أن بارودي جاسوس للإنجليز فحذر أعوانه من التعامل معه( ). ولكى يخفف عباس من وطأة ذلك حاول المناورة بتسريب أخبار لا صلة لها بالواقع لخداع الإنجليز ومعاونيهم. وقد رد عليه الإنجليز بالمثل؛ ففي ١٢ فبراير ١٩١٦م نشر الشيخ علي الغاياتي في صحيفة "لاتريبون La Tribune" (الفرنسية) حديثاً عزاه إلى أحد رجال الحاشية خلاصته: "أن الخديوي ترك الاشتغال بالشئون السياسية واعتكف في لوكارنو "Lucerne" (بسويسرا) بعيداً من رسل أنور باشا والإمبراطور غليوم (ڤيلهلم الثاني) ورجال الحزب الوطني". ويبدو أن هذا الخبر قد سربه الإنجليز وأعوانهم في مصر للنيل من عزيمه عباس وأنصاره، والوقيعة بينهم وبين العثمانيين والألمان للتفريق بينهم، كما أنه نتيجة لمحاولات عباس التصالح مع الإنجليز. وربما يكون هذا الخبر قد سرب بواسطة عباس نفسه كمحاولة منه لتخفيف ضغط الإنجليز عليه كي يتحرك في أوروبا بحرية، بجانب طمأنة الإدارة المصرية القلقة من تحركات عباس في أوروبا( ). كما أن الإنجليز من ناحيتهم استمروا في إغراء عباس كي يقبل عرش سوريا بعد سقوطها في يد الحلفاء نظير قبوله التنازل عن عرش مصر( ).

وقد انعكس صدى اتصالات الإنجليز بعباس على العلاقة بينه وبين الأتراك والنمساويين بجانب الألمان الذين بدأوا في عدم الاهتمام بعباس وقضيته بل وأحياناً التضييق عليه وعلى تحركات معاونيه( ) على الحدود أثناء الانتقال من بلد لآخر، مثلما حدث على الحدود النمساوية السويسرية على سبيل المثال( ). ومن المؤكد أن هدف الإنجليز من الاتصال به الوقيعة بينه وبين الدول الداعمة له لاسترداد عرشه. وفي مقابل ذلك فإن تغيير الوزارة العثمانية وفشل مفاوضات الخديوي مع الإنجليز أعاد الأمل

للعلاقات الجيدة بين الخديوي والدولة العثمانية وحلفائها في ظل إطلاق التصريحات بأن الدولة العثمانية وحلفائها لن يتركوا بريطانيا ترتع في مصر(٧).

وحينما أتم ابنه الأمير عبد المنعم (ولى عهده) سن الرشد يوم ٢٠ فبراير ١٩١٧م أقيم احتفال بمناسبة إتمامه ١٨ سنة، وقد أكد عباس لابنه على حقه المشروع في عرش مصر، وأنه لا يدخر جهداً في تأييده(٨). وبإيعاز من عباس قام عبد المنعم بمخاطبة بريطانيا بعد بلوغه سن الرشد للحصول على حقه في ولاية العهد، لكن بريطانيا خشت منه(٨). وهكذا حاولت بريطانيا الأتصال بعباس الذى أبدى هو الأخر رغبة في الاتصال بها في بعض الفترات التي يأس فيها من مساعدة العثمانيين وحلفائهم بعد توالى الهزائم عليهم، وذلك في محاولة من ناحيته للمحافظة على أملاكه وعرشه وحق ابنه فيه(٨).

٥ـ تواصل عباس مع المصريين في أوروبا:

حاول عباس حلمي توطيد أواصر الصلة مع المصريين في البلدان الأوروبية سواء كانوا طلاب علم أو منفيين، وكان كثيراً ما يستشيرهم فيما يجب عمله للضغط على الألمان والعثمانيين من ناحية و الإنجليز والإدارة المصرية الدائرة في فلكهم من ناحية أخرى، ومن بين هؤلاء أعضاء الحزب الوطني المنفيين في أوروبا، وعلى رأسهم الزعيم محمد فريد وغيره(٩ ١).

وكان من ضمن أسباب تنقلات الخديوي بين العواصم الأوربية كسب المصريين لصفه في أوروبا وإصباغ نفسه صبغة شرعية، والتأكيد على أن الإدارة الحالية فرضتها بريطانيا بقوة السلاح على المصريين(٢). وكثيراً ما اجتمع عباس ومعاونيه مع المصريين بعدة مدن أوروبية وعلى رأسها مدينة لوكارنو بسويسرا(٣).

ومن جانبها قامت الزعامات الوطنية المصرية في أوروبا– وعلى رأسهم محمد فريد، علي الشمسي، إسماعيل لبيب، محمد فهمى وأحمد شفيق وغيرهم– بدعم عباس

وشد أزره من خلال التأكيد له على أن المصريين في المدن الأوربية، خاصةً مدينة لوسرن يدعمونه، واشتد دعمهم حينما علموا حقيقة موقف بريطانيا منه؛ لذلك وقفوا بجانبه، وعلى حد وصف الأمر "وفي شهر يونيه سنة ١٩١٥م اجتمع ممثلو الوطنية بأوروبا مع بعض رجال حاشيتكم لبحث الحالة السياسية"(٤٩).

وكان عباس كثير الاجتماع برجال الحزب الوطني في أوروبا وبالطلبة بسويسرا للتفكير في إنشاء جريدة تكون لسان حال المصريين في أوروبا، وتدافع عن حقوق مصر ومصالحها، من خلال نقل ما يحدث في الداخل المصري وعرضه أمام الرأي العام الأوروبي، وقد عقد أحد هذه الاجتماعات في ١١ ديسمبر ١٩١٥م. وفي ٨ يناير ١٩١٦م حضر المصريين إلى لوزان للاحتفال بعيد جلوس عباس على العرش، وتلى البعض خطاب خلاصته عدم الاعتراف بالانقلاب في مصر، والتأكيد على أن السلطان حسين غاصب لمركزه، وأنهم ينتظرون بفارغ الصبر طرد الإنجليز من مصر على يد الجيش العثماني ورجوع الخديوي لعرشه(٩٥). وفي نفس الشهر (يناير) ١٩١٦م حدث خلاف بين الخديوي وبعض الشباب المصريين في أوروبا ففشل أمر إصدار الجريدة، لأن الخديوي أكد بأنه لا يريد أن يكون أسيراً للحزب الوطني ورجاله في أوروبا(٦٠).

والجدير بالذكر أن بعض المحيطين بعباس من المصريين والأجانب (المحبين والمؤيدين له) لاحظوا وجود جواسيس لبريطانيا يتتبعون خطوات عباس والمصريين المؤيدين له، وقد حذروا من مغبة هذا الأمر وسعيهم لتدبير المكائد لتفتيت شمل المصريين؛ فعلي سبيل المثال في ١٩ فبراير ١٩١٥م قابل أحمد شفيق موسيو الكساندر "Monsieur Alexander" فسأله عن رأيه في محب باشا، وعما إذا كان مخلصاً للخديوي؟ فقال الظاهر أنه مخلص "فقال الكساندر إن محباً أرسل إلى الآستانة ثم إلى إيطاليا من قبل الإنجليز للتجسس على المصريين الذين ابعدوا من مصر"(٦١).

وكان من نتائج تحركات الخديوي العديدة ودعم المصريين له في أوروبا القبض على فريق من أنصاره في سويسرا، وكان منهم محمد يكن باشا. وقد حدث ذلك في ٢٤ أكتوبر ١٩١٦م. وقد دلت الأوراق المضبوطة أن يكن استخدم وسائل شتى للحصول على معلومات لصالح عباس، وهذه المعلومات تخطت الحدود السويسرية، وهذا الأمر مخالف لقانون سويسرا الصادر سنة ١٩١٤م والخاص بحيادها. وكان قرار القبض عليه بإيعاز من سفير انجلترا في برن، وهذه الأوراق خاصة بالمشروع الذي تبناه عباس والخاص بفصل فرنسا عن انجلترا في الحرب( ). وحينما صدر الحكم على "بولو" أكد عباس أنه بإيعاز من الإنجليز وليس حكماً فرنسياً خالصاً( ). وهذا الأمر يؤكد أن الإنجليز كانوا يرصدون تحركات عباس ومعاونيه في أوروبا بواسطة عملاء( ).

ويبدو أن عباس ومعاونيه كانوا يفضلون مخاطبة الرأي العام الأوروبي للضغط على حكوماتهم، حيث كانوا يراقبون الصحف الأوربية وما يكتب فيها، وقد نجحوا في استقطاب بعضها وتوجيهه لخدمة قضية عباس، وكان من بين أبرز معاونيه أحمد شفيق وعبد الحميد بك شديد والدكتور سيد كامل؛ الذين روجوا له في صحف جنيف ولوزان وزيورخ. هذا بجانب جذب فريق من الطلبة المصريين في أوروبا لخدمة قضية عباس ومعرفة موقف بقية زملائهم من خلال جمعهم للمعلومات( ). هذا بجانب التضييق على نشاط الإنجليز والحكومة المصرية غير الشرعية والطلاب التابعين لهما ومعرفة نواياهم وتحركاتهم في العواصم الأوروبية( ).

وبناءً على ذلك كان عباس يقسم الطلبة في أوروبا لنوعين أحدهما في صفه يقدم لهم المساعدات المادية، والنوع الأخر متعاون مع الإنجليز، وهو ما دفعه للتضييق عليهم، وذلك رداً على ما يفعله الإنجليز والحكومة المصرية تجاه عباس ومعاونيه( ).

أما رجال الحزب الوطني في برلين فقد قدموا الدعم لعباس، وإن كانت الخلافات بين المصريين في أوروبا قد أضعفت موقف عباس. كما أن حملة استرداد مصر كان بها

تقصير شديد أدى إلى فشلها. وقد أكد المصريين في ألمانيا على أن الألمان لو قدر لهم أن يهتموا بشأن الحملة لهزمت بريطانيا وخرجت من مصر وهى صاغرة لكنهم (الألمان) اهتموا بجبهات هامشية أخرى( ). ويبدو أن هذا اللوم قد طرق مسامع الألمان فدعي الإمبراطور ڤيلهلم الثاني الخديوي عباس لمقابلته بقصد زيارة جبهات قتال الجيش الألماني في أوروبا لاطلاعه على حقيقة مجريات الأحداث( ).

وتجدر الإشارة إلى أن الذى دعم عباس في موقفه وأدى إلى التفاف المصريين في أوروبا حوله أن الحكومة المصرية أهملت شئون المصريين بالخارج لشكها في موقف الكثير منهم وتأييدهم لعباس ورفضهم للإدارة الجديدة غير الشرعية، وهو ما سمح لعباس بالتقرب منهم( ). وبعد انتهاء الحرب وانتصار بريطانيا وحلفائها طلب أحمد شفيق (بعد عودته لمصر) من عدلي يكن باشا رئيس الوزراء السماح لعودة المصريين بالخارج، لكنه كان يخشى من المتعاونين مع عباس؛ لأن السلطات ليس لديها معلومات عن الكثير منهم "فطلب كشفاً بأسماء الذين لا ترى السلطات دخولهم... وأخيراً وعدته بإرسال كشف بأسماء من طلبوا الرجوع لمصر قال: وسأنظر في طلباتهم"( ). وكان من بين الذين رفضت الحكومة المصرية السماح لهم بالعودة عبد الحميد بك شديد؛ لأنه متهم بعلاقات خفية مع الطليان وعلى صلة وثيقة بعباس على حد وصف عدلي باشا عنه( ). وبعد عودة كثير من المصريين المقيمين في أوروبا في بداية العقد الثالث من القرن العشرين، حاول عباس توثيق علاقته بمن ظل في أوروبا لدعم قضيته، حيث راسلهم وقدم لهم الدعم المادي اللازم بواسطة معاونيه؛ الذين على رأسهم نور الدين بك الذي كان يجوب المدن الأوربية لدعم المصريين "ممن لهم علاقات معهم من المشتغلين بالقضية المصرية... وعند رجوعه إلى الآستانة عرض على عباس الصعوبات التي واجهته على حدود تركيا؛ فأرسلت وزارة الداخلية التنبيهات اللازمة للحدود بتسهيل مأمورية نور الدين بك( ). ويرجع السبب الرئيسي في دعم الجمهورية التركية (بعد سقوط الدولة العثمانية) لعباس

والمصريين الداعمين له كونها تنظر إليه على أنه ممثلها الشرعي في مصر، حيث لم تعترف باستقلال مصر والسودان، كما اعترضت على إرسال مندوب مصر لمؤتمر الصلح[١]. وهكذا كان للمصريين في أوروبا دور في دعم عباس، وهو ما أثار قلق الإنجليز والسراي على حدٍ سواء.

٦ـ رد الفعل الشعبي في مصر على عزل عباس:

استقبل الأهالي في مصر خبر عزل عباس حلمي وتولى عمه حسين كامل الحكم بدهشة وألم. وعلى الرغم من ذلك لم يحدث إلا احتجاج قليل، وكبت الأهالي الألم في نفوسهم في ظل أن الإنجليز لجئوا لعدة وسائل ترهيبية لتثبيت دعائم الانقلاب، منها مثلاً: إعلان الأحكام العرفية وتدفق القوات البريطانية على مصر. أما وسائل الترغيب التي لجأ إليها الإنجليز فمن ضمنها التعظيم من شأن الوزراء ومنحهم المزايا ومظاهر الأبهة لكى يزدادوا تعلقاً بالمناصب ويزداد الآخرون تهافتاً عليها. أما حسين كامل من جانبه فقد كان سخياً في منح لقب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء في محاولة لكسر حدة السخط الشعبي عليه[٢]. وقد شعر الشعب بالألم "لهذا الانقلاب الخطير وتعلن الحماية على البلاد ويهدر استقلالها ولا يبدو من مصر الرسمية ولا من الجمعية التشريعية التي كان لها بموجب القانون صفة النيابة عن الأمة ولا يحدث احتجاج على الاعتداء الهائل بل تبقى الوزارة قائمة تقر الحماية ولا يستقيل وزير ولا موظف كبير احتجاجاً على هذا الانقلاب الخطير... كذلك بقيت الجمعية التشريعية صامتة... بل إن وكيلها المنتخب– سعد زغلول كان في مقدمة المحتفين بالسير هنرى مكماهون "Sir Henry MKMahon" أول مندوب سامى بريطاني عين في ظل الحماية"[٣].

وبعد أن تلقى الشعب هذه الصدمة بدأ البعض يستفيق منها، حيث بدأوا "يستغربون قبول نظار الخديوي للانقلاب والعمل مع السلطان حسين"[٤]. ويمكن القول أن قطاع عريض من الشعب رفض في صمت الانقلاب الذى فرضته بريطانيا كلُ

بطريقته الخاصة( ). ومن مظاهر السخط على حسين كامل لإحلاله محل عباس محاولة البعض اغتياله. وكانت إحدى محاولات الاغتيال في القاهرة في ٨ أبريل ١٩١٥م حينما أطلق عليه النار شاب يدعى محمد خليل وهو تاجر خردوات من المنصورة، لكنه أخطأ هدفه في إصابة حسين كامل وأصاب العربة التي تقله. وقد قبض عليه ونفذ فيه الإنجليز حكم الاعدام في ٢٤ أبريل ١٩١٥م. وبعد مرور شهرين وقع اعتداء أخر عليه في الاسكندرية في ٩ يوليه، حيث تم إلقاء قنبلة عليه من نافذة أحد المنازل فسقطت على أحد جياد المركبة السلطانية ولم تنفجر. ورغم عدم الاستدلال على الفاعل الحقيقي إلا أن السلطات البريطانية اتهمت تسعة من الشباب تم الحكم على اثنين منهم بالإعدام لكن حسين كامل أراد أن يكسب ود الشعب فخفف الحكم إلى الإشغال الشاقة. ويضاف إلى أعمال السخط الشعبي تكرر حوادث الاعتداء من الأهالي على الوزراء( ).

أما بعض الصحف فقد احتجت على الانقلاب بطريقتها الخاصة من خلال التوقف عن إصدار أعدادها، وكان أبرزها جريدة الشعب( ). وهذا الموقف دفع حسين كامل لمحاولة تلميع صورته في عيون المصريين فلجأ للتقرب من بعض الصحفيين الشهيرين وأظهر لهم رغبته في إعادة إصدار بعض الصحف المعارضة الموقوفة، لكن تجاهل بعض الوطنين رغبته، وعلى حد وصف الأمر "وأن عظمته طلب الأستاذ أمين الرافعي، وكلفه أن يصدر جريدة الشعب، فاعتذر بأنه لا يمكنه ذلك إلا إذا صدر أمر مجلس إدارة الحزب"( ). ولاشك أن هذا الرفض كان لطمة قوية على وجه السلطان حسين كامل في عرينه، وعلى حد وصف ذلك "ثم ذهبنا إلى سراى رأس التين حيث قابلنا المغفور له السلطان حسين، وقد استقبلنا بعطف وحفاوة، وأخذ يدافع عن سياسته منذ إعلان الحرب العالمية وقبوله عرش السلطنة، وقال أنه قصد خدمة مصر والأسرة العلوية ، والتفت في ختام الحديث إلى أخي أمين وقال له "وطله الغازيته "Gazette" يا أمين بك"، ووعده بالمساعدة المالية لإصدار الجازيت (صحيفة الشعب وكانت محتجبة)، فشكره

أمين وانتهت المقابلة... على أن أميناً رحمه الله لم يفكر في إعادة صحيفة الشعب طيلة مدة الحرب"( ).

وهكذا كان عزل بريطانيا لعباس مفاجئاً للشعب في بداية الأمر. وقد وصف أحمد شفيق ذلك في مذكراته بقوله "أن الأهالي تلقوا هذا الانقلاب بدون اهتمام"( )؛ لاسيما أن حسين كامل أكد أنه اضطر للموافقة على قبول ذلك ليحفظ لابن أخيه عرشه( ).

وفي أعقاب هذه الأحداث عزلت بريطانيا القاضي العثماني في مصر وأمرته بمغادرتها، وقد عبر هذا القاضي عن طبيعة الأوضاع في مصر خلال لقائه أحمد شفيق في ١٧ يناير ١٩١٥م، بقوله: "أن الأهالي مستاؤون من هذا الانقلاب، حتى إنه عندما يدعو الخطيب في يوم الجمعة للسلطان الجديد (حسين كامل) لا يؤمنون على الدعاء؛ وأنه صدر الأمر إلى الخطباء بإسقاط اسم الخليفة من الخطبة والاكتفاء بالدعاء لخليفة المسلمين دون ذكر اسمه كما كان المتبع... وأن رجال الحزب الوطني الذين كانوا ضد الخديوي قد أصبحوا في صفه، حينما تأكدوا أنه مضطهد من الإنجليز؛ وأن طلبة المدارس لبسوا أربطة رقبة سوداء إعلاناً للحداد"( ).

وقد اكتظت السجون بالوطنيين، وعلى حد وصف عبد الرحمن الرافعي في مذكراته "وفي شهر سبتمبر سنة ١٩١٥م نقلونا إلى معتقل أخر أعدوه لنا في بلدة طره بجوار ليمان طره المشهور، ويبدو لي أن سبب نقلنا إلى هذا المعتقل الجديد أن السلطة العسكرية رأته أبعد عن أنظار الناس وعن الزيارات العائلية من معتقل درب الجماميز، فضلاً عما يوحى به اعتقالنا في طره – حيث الليمان المشهور– من الرهبة والفزع لمن كانوا مطلقي السراح من الوطنيين وربما كان أسباب هذا النقل أيضاً أن معتقل درب الجماميز ضاق بمن فيه، إذ زاد علينا بعض طلبة الحقوق الذين اتهموا بتحريض زملائهم على الاضراب يوم زيارة السلطان حسين كامل لمدرستهم"( ).

أما موقف رجال الدين المحليين فقد رفضوا ما حدث، وعلى حد وصف موقفهم على لسان أحمد شفيق: "مما سمعته من البرنس محمد علي باشا (شقيق عباس حلمى) في زيارتي له: أنه في أوائل الحرب كانت قد حصلت حركة بين العلماء ظهر منها أنها ضد الاحتلال، وفي جانب الخديوي، فأوفده رئيس النظار حسين رشدي إلى شيخهم الشيخ سليم البشري لتسكين هواجسهم، قائلاً لهم: "أن هذه الحركة لا تفيد لأن المصريين لا يملكون سلاحاً، ولا ذخائر للمدافعة عن أنفسهم وعن بلادهم؛ فالأصوب أن يكون الهدوء رائدهم" وقد حصل ذلك( ). وكان القصر يخشى الاحتجاجات التي تنطلق بعد صلاة الجمعة في بعض المساجد؛ فعلى سبيل المثال وليس الحصر بحضور كبار أمراء الأسرة العلوية وعلى رأسهم الأمير محمد علي هتف المصليين والطلبة في إحدى جمع شهر مارس عام ١٩٢١م قائلين: "يعيش عباس باشا"( ).

أما البدو فقد عبروا عن غضبهم من التغيير الذى حدث فاستاء منهم حسين كامل. وفي تلك الأثناء توجه الجنرال مكسويل للفيوم وقابل مشايخ العرب وطلب منهم أن يحلفوا له يمين الطاعة فرفضوا فعل ذلك فاستاء منهم وأمر المدير بحبسهم، لكن الأخير أفهمه أن لهم أنصار كثر فاضطر لإطلاق سراحهم، كما أن بعض المصريين المعارضين لما حدث نجحوا في الخروج من مصر وقابلوا الخديوي في ١٥ فبراير ١٩١٥م وأخبروه "أن الأمة المصرية بأجمعها تنتظر رجوعه... فبعد أن كان سموه في حالة يأس، رجعت له قوته وأمله"( ).

ومن الجدير بالذكر أن صدى عزل عباس قد انعكس على تصرفات بعض المصريين العاملين في قصر عابدين، حيث لجأ بعضهم لعمليات التخريب؛ فعلى سبيل المثال قام بعض الفراشين بالسراي بإشعال غرفة الاستقبال الكبرى بهدف إحراق السراي ومنع السلطان حسين من استعمالها، كما ألصقت إعلانات تهديدية للسلطان بداخل سراي

عابدين، وهكذا كان رفض الخديوي الاعتراف بما حدث، مما له دور في تأليب المصريين في الداخل( ).

وحينما تواردت الأنباء عن زحف القوات العثمانية لاسترداد مصر رفض بعض الجنود المصريين استعمال المدافع ضد الجنود العثمانيين، كما أن الأهالي بدأوا يتخلون عن السلطان حسين ويجاهرون بعداء الإنجليز معتقدين أن أيامهم في مصر باتت معدودة( ). وإن كان ذلك مرتبط بمدى نجاح الجيش العثماني في عبور القناة واحتمالية اشتعال الثورة في الداخل المصرى بالتزامن مع ذلك( ).

وفي تلك الأثناء انتهز عباس الفرصة وتواصل مع البارون ماكس فون أوبنهايم "Max von Oppenheim" الملحق بسفارة ألمانيا باسطنبول واتفقوا على توزيع منشورات في مصر وتجميع أخبار حولها وما يدور في صحفها، هذا بالإضافة لمحاولة جمع البلاد العربية تحت لواء السلطان وإنشاء صحيفة عربية للدعاية لهذا الاتجاه، واتفقوا على أن ألمانيا ستنفق على الدعاية. هذا بجانب وجوب تحرير أسماء المصريين باسطنبول والشام وأوروبا لانتخاب الاكفاء منهم للتحرير وعمليات الدعاية. وقد طلب البارون ماكس من أحمد شفيق المساعدة في ترشيح مندوبين في روما ونابولي وأثينا لجمع المعلومات عن أحوال مصر، وتشكيل قلمين للمخابرة أحدهما في نابولي والثاني في بيروت. هذا بجانب استخدام بعضهم في الاتصال بالرجال المخلصين للخديوي في مصر لإشعال الثورة في الوقت المناسب( ). ويضاف إلى ذلك تكوين مراكز للمعلومات في الاسكندرية وطرابلس وأثينا ونابولي وفيينا واسطنبول ووجوب استعمال شفرة وحبر كيماوي لتبادل الرسائل والدعاية ضد الإنجليز وأعوانهم( ). وفي النهاية فشل المشروع واقترح البعض تعديله مثل إسماعيل بك لبيب الذى اقترح انتقاء أربعة من الشبان المصريين بكلية الطب والمدرسة الاعدادية بالآستانة لبث الروح الوطنية فيهم تشجيعاً لهم على القيام بأعمال فدائية في مصر بعد تعليمهم كيفية صنع المواد المفرقعة والقيام بأعمال انتقامية

بإلقاء قنابل ومفرقعات لكن رفض عباس ذلك واقترح أن يكون التنفيذ بواسطة الألمان مع استخدام أتباع له، وعلى حد قوله "حتى إذا فشل الأمر لا تقع التبعة علينا"( ).

وفي تلك الأثناء حدث اتفاق بين الشريف فيصل بن الحسين والبارون ماكس على الدعاية للدولة العثمانية وتأليب العرب على الإنجليز في مصر والسودان والهند وغيرها، كما أن أنور باشا دفع له ٥٠٠٠ جنيه لتجهيز قوة منظمة تلحق بالحملة الزاحفة على مصر، وأن ألمانيا أبدت ارتياحها لذلك، كما أن رجال الخديوي تواصلوا مع فيصل( ). وفي خضم هذه الأحداث حدث تقارب بين الخديوي والشريف حسين (حاكم الحجاز قبل أن ينقلب على العثمانيين)، كما أن عرب الجزيرة العربية كانوا متعاطفين مع الخديوي( ). وكان هدف عباس من ذلك إثارة القلاقل أمام الإنجليز في جميع الاتجاهات.

وحينما مات السلطان حسين كامل في ٩ أكتوبر ١٩١٧م حلى محله السلطان أحمد فؤاد( ). وفي ١٢ أكتوبر ١٩١٧م وصلت الأنباء لعباس بذلك، وكان تعليق عباس على ذلك بقوله: "أنا مسرور بما حدث. لأن أولادي يعرفون الآن أن انجلترا لا تعاضدهم ولا تفكر فيهم"( ).

وعلى حدود مصر الغربية رفض السنوسيين عزل عباس لأنه كان داعماً لهم في مقاومة الإيطاليين، وعلى الفور استبدلوا بأسرى الطليان أسلحة واستعدوا للزحف على مصر؛ ولهذا وضع الإنجليز على الحدود بالسلوم جنود انجليز( ). وقد حاول عباس استغلال موقف السنوسيين لصالحه؛ ففي ٢٥ يناير ١٩١٨م قام عباس ومعاونوه بالمساهمة في تأجيج الأوضاع على حدود مصر الغربية بالتعاون مع السنوسين، وقد استعانوا بالاستخبارات الألمانية في إرسال أسلحة وديناميت لإشعال الثورة وتأزيم الوضع أمام الإنجليز في الداخل المصري. وفي تلك الأثناء كان عباس يرجح إرسال أشخاص غير معروفين للإنجليز لتسهيل المهمة، كما اقترح احتلال سيوة لجعلها نقطة انطلاق

لتسهيل المهمة. وفي يوم ١٦ فبراير ١٩١٨م أمر أنور باشا بترقية الضباط المصريين التابعين للجيش العثماني في طرابلس إلى رتب أعلى كتشجيع لهم وصرف جميع مرتباتهم حسب أخر ترقية، وقد شجعه عباس على ذلك، ورغم كل هذه الجهود تم إهمال المشروع الذي كان يهتم به عباس، نظراً لتغيير موازين القوى لصالح بريطانيا وحلفائها( ). وفي جنوب مصر حدثت قلاقل في السودان، كان أبرزها ما قام به سلطان دارفور علي بن دينار الذى شق عصا الطاعة استغلالاً للانقلاب الذي حدث في مصر( ). ويبدو أن العلاقة الجيدة بين عباس حلمي وعلي بن دينار قد لعبت دوراً في خروج علي بن دينار على الإنجليز( ).

وخلال أحداث الثورة المصرية عام ١٩١٩م وما تمخض عنها من نتائج حاول عباس استغلال الحركة الوطنية لخدمة مصالحه للوصول إلى عرش مصر؛ ففي أوائل أبريل ١٩٢٠م كلف عباس الأميرة شويكار( ) بالسعي عند سعد باشا زغلول في باريس للوقوف إلى جانبه، وأكد على أن أمله كبير في الرجوع إلى مصر سلطاناً عليها. ولكن سعد قابل شويكار بتحفظ، وعادت بلا نتيجة. وفي ٢٤ أبريل ١٩٢٠م أكد أحمد شفيق في مذكراته أنه "علم من عباس أن شويكار أخبرته أن صفية زغلول أثنت على حرمه ولم تثن عليه، وأنه يعتقد باتصال المخاطبة بين حرمه وصفية هانم ثم علمت من عبد الله البشرى أفندي أن سموه يريد أن تكتب حرمى إلى صفية هانم لتدافع عن الخديوي عندها"( ).

ورغم أن أعضاء الوفد كانوا مفوضين للتحدث باسم الأمة في مؤتمر الصلح إلا أنهم كانوا يخشون من بعض التصريحات التي قد تثير حفيظة الإنجليز والقصر؛ فعلي سبيل المثال حينما أدلى علي شعراوي باشا بحديثاً لجريدة مصر أكد فيه أن الوفد معجب بمحمد فريد ومواقفه الوطنية، وقد استنكار بقية أعضاء الوفد هذا الحديث خشيةً غضب بريطانيا، وذلك لطبيعة الصلة القوية بين محمد فريد وعباس من ناحية والألمان من ناحية أخرى خلال فترة الحرب( ). وقد ذهب هؤلاء إلى أبعد من ذلك حينما أكدوا على أن ضم

محمد فريد للوفد وهو على علاقة بعباس حلمي خطر على القضية المصرية( ). ورغم أنهم خشوا من بريطانيا والقصر إلا أنهم لم يهتموا بمشاعر الأمة وحبها لمحمد فريد، رغم أنهم فوضوهم للتحدث باسمهم. وكان سعد زغلول زعيم الوفد يوجس خيفةً من المحيطين بعباس حلمي( ). ولو قدر حدوث وفاق بين عباس ومحمد فريد من ناحية والوفد من ناحية أخرى مثل ذلك ضغطاً على الإنجليز والقصر وخدم القضية المصرية.

ومن الجدير بالذكر أن القصر كان يصدر أوامره للسلطات المصرية لعرقلة عودة المصريين في أوروبا المتعاونين مع عباس خشية اختراقهم للداخل المصري من خلال نشر أفكارهم وإثارتهم ضد القصر من ناحية، بجانب نقل ما يحدث في مصر لعباس وأعوانه من ناحية أخرى( ).

ويبدو أن المرونة التي أبدتها السلطة الجديدة في مصر مع الإنجليز كانت من عوامل تذمر المصريين منها بالداخل والخارج وتأييد هؤلاء لعباس، وهو ما أقلق السلطات المصرية( )؛ التي كانت تخشى التواصل بين المصريين في أوربا والداخل؛ لاسيما الطلبة الذين أنهوا دراستهم في أوروبا ورغبوا في العودة لمصر؛ لذلك كانت تؤخر إجراءات عودتهم، وعلى حد وصف الأمر "فطلب كشفاً بأسماء الذين لا ترى السلطات دخولهم.... وأخيراً وعدته بإرسال كشف بأسماء من طلبوا الرجوع لمصر قال: وسأنظر في طلباتهم"( ). وبعد إجراء التحريات اللازمة رفضت السلطات دخول بعضهم إلى مصر بداعي أن لهم علاقات مع عباس وحلفائه في أوروبا، وكان من بين هؤلاء عبد الحميد بك شديد( ). ومن ضمن من عرقلت السلطات دخولهم مصر نوَّر الدين بك الذى كان عباس يستخدمه في خصوصياته وتواصله مع المصريين في أوروبا، لكنها استثنت أفراد عائلته( ).

ولم يتوقف قلق القصر من التواصل المباشر للبعض أو تعاطف البعض الأخر مع عباس، بل طالت الاتهامات كبار رجال الدولة ممثلة في رئيس الوزراء عبد الخالق

ثروت، وهو ما دفعه لتقديم استقالته في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢م. وقد أحاطت بهذه الاستقالة عدة إشاعات عن أسبابها الحقيقية، ومن بينها أن له اتصالات بالخديوي عباس، بجانب أنه ساعد وفد الحزب الوطني على السفر إلى مؤتمر لوزان ليعمل في مصلحة عباس( ). ٥ ١

ـ القلق من الدعاية لعباس في الصحافة:

على صعيد دعاية عباس في الصحافة لجذب المصريين إليه لجأ عباس ومعاونوه لنسج علاقات مع بعض المصريين أصحاب النفوذ في اسطنبول، وكان من بين هؤلاء صفا بك صاحب جريدة العدل الذى تقرب منه عباس للدعاية لقضيته والتقريب بينه وبين بعض المسئولين في اسطنبول، وقد رسم عباس له ملامح هذه الدعاية ( ). وفي مايو ١٩١٥م حث محمد فريد أنصار عباس في مصر تهريب أمين الرافعي من مصر ليستأنف إصدار جريدة الشعب في دمشق أو اسطنبول( ). وفي أثناء اشتداد الحركة الوطنية خلال عام ١٩٢٠م حاول عباس أن يركب موجة الثورة فحاول التقرب من الصحفيين وجذبهم إليه ليكتبوا عنه وعن مواقفه الوطنية. كما طلب عباس من محمود أفندي زكي أن يكتب في صفه بجريدة مصر ليجمع المصريين حوله. وفي ٢٤ نوفمبر ١٩٢٠م قابل أحمد شفيق على حد قوله: "الكابتن دافيلد "Duffield" في قلم المخابرات الإنجليزية بالآستانة فعرفت منه أن محمد سعيد باشا( ) وأحمد شوقي بك يقومان بالدعاية للخديوي عباس. وسألني عن رأي في ذلك فقلت: إن سموه... قد خاب في مسعاه، لأن الأخبار التي وردت لي من مصر تدل على أن المصريين ناقمون على محمد سعيد( )، وعرفته أيضاً بالحزازات[٤] التي بين محمد سعيد وسعد[٥]باشا"( ). ومن الجدير بالذكر أن قلق القصر من عباس قد ظهر جلياً من خلال التنكيل بمؤيديه من المثقفين الحزبيين والصحفيين؛ فعلى سبيل المثال وليس الحصر قام السلطان فؤاد في أغسطس عام ١٩٢١م بنفي علي بك فهمي كامل وكيل الحزب الوطني( )، وشقيق الزعيم ٥ ٦

مصطفى كامل. وكان نفيه بسبب اتهامه باحتقار السلطان فؤاد وتبادل البرقيات مع عباس حلمي. ونتيجة لذلك تقرر تعطيل صحيفة اللواء التي كان يملكها(٧). وهكذا كانت السلطة غير الشرعية تضيق ذرعا بالمثقفين والصحفيين وتحاول بشتى الطرق ترهيب مؤيدي عباس وإسكات أصواتهم.

وفي أعقاب عودة أحمد شفيق إلى مصر قام بكتابة بعض المقالات في الصحف عن الأسرة العلوية، وكانت جريدة ليبرتي (الحرية) "Liberté" من ضمنها. وفي ١٨ يناير ١٩٢٢م قابل أحمد شفيق موسيو ليون كاسترو "Leon Castro" صاحب الجريدة الذى أخبره بأن قلم المطبوعات في الداخلية أرسل إليه إشارة تليفونية ليستدعيه، وعلى حد وصف ذلك "وفي يوم ٢٠ يناير قابلته، ففهمت منه أن سبب استدعائه هو مقالاتي التي أنشرها بجريدته، وذلك أن السراى تخشى أن يكون الغرض عمل دعاية لعباس حينما أصل إلى الكلام عنه. وقد طلبوا منه أن يخبرهم عما إذا كان في مقالاتي الآتية شيء من هذا القبيل، فقال لهم: "إنه يكتب مقالاته واحدة واحدة، وأنا لا أعلم ماذا سيكتب بعد ذلك، ولكنى لا أظن أنه يقصد القيام بالدعاية لعباس". عندئذ قلت لكاسترو: "أنني لا أقصد الكلام عن عباس في مقالاتي هذه إلا عرضاً... ثم أضفت: وإن عباساً له صفات طيبة وأخرى معيبة، وعلى كل حال أنا على الحيدة من جهته"(٨).

وحينما صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م عبر عباس عن رأيه فيه خلال حوار أجراه معه مراسل جريدة بروجريه دى ليون"Prograh de Leon" الفرنسية بقوله "إنني لا أعير اللعب الذي لعبته وزارة لندن أدنى أهمية. يكفى أن يقرأ الإنسان بأي شروط اعترفت تلك الوزارة باستقلال مصر، ليفهم أنه لم يتغير شيء من عهد الضغط الذي تعيش فيه بلادي منذ إعلان الحماية"( ). ويبدو أن هذه التصريحات قد استفزت الإنجليز والقصْر الذى يدور في فلكهم؛ فأصدروا في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢م مرسوم بوراثة العرش ينص على ولاية العهد للأمير فاروق، وعلى حرمان عباس من تولى الحكم دون أبنائه وذريتهم،

وهذا المرسوم استفزاز لعباس في المقام الأول إقراراً للأمر الواقع( ). ومن خلال الاضطلاع على المصادر المعاصرة للأحداث يتضح أن مرسوم وراثة العهد الذى تدخلت فيه بريطانيا قد استفز بشكل كبير المجتمع المصري بكامله( ).

وقد كان الملك فؤاد (تحول من سلطان إلى ملك في ١٥ مارس ١٩٢٢م) دائم الحذر من المثقفين والصحفيين المقربين سابقاً من عباس ومعاونوه، وكان لا يرغب في مقابلتهم، وعلى رأس هؤلاء أحمد شفيق باشا الذى كان الملك فؤاد يشك في أنه يقوم بالدعاية لعباس. وبناءً على ذلك رفض مقابلته في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٣م( ).

٧ـ رصد القناصل لتحركات عباس في أوروبا بين الحربين:

كانت تقارير القناصل المصريين في جمهورية تركيا وغيرها من البلدان الأوربية ترصد تحركات الخديوي ولقاءاته بالعديد من الشخصيات الهامة في دوائر صنع القرار بالعواصم الأوربية المختلفة. وعلى صعيد التقارير والبرقيات التي كان يتم إرسالها من اسطنبول للقصر والخاصة برصد تحركات عباس فقد أكدت أحد هذه التقارير الموثقة في ٥ يونيه ١٩٢٤م أن عباس على صلة وثيقة بحزب الشعب أو حزب الكماليين (نسبة لمصطفي كمال أتاتورك)، بجانب جمعية الاتحاد والترقي التي كان عباس على علاقة متميزة بأعضائها منذ زمنٍ بعيد، حيث استفاد منهم سياسياً ومادياً قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م- ١٩١٨م). ومع صعود نجم الكماليين حاول عباس التقرب منهم واتبع سياسة الموالاة ومحاولة التوفيق بين الاتحاديين والكماليين لخدمة قضيته. وفي مقابل ذلك كانت التقارير التي يعدها القناصل تؤكد على وجوب زرع الشك في نفوس المصريين تجاه عباس، من خلال التأكيد على أنه "يستفيد من وجود اسطنبول في دور انتقال ليأخذ منها فدائيين مقابل النقود ويدخلهم إلى مصر، بجانب أنه يقوم بتجميع الديناميت والقنابل من الاتحاديين باسطنبول ويخزنها في جهتي أيوب والكاعد خانه وذلك

بمعاونة ضباط الاتحاد والترقي السابقين ثم ينقلها إلى بيك ويشحنها في باخرته ليهربها من بيره وغيرها إلى مصر ليثير القلاقل والاضطرابات".

وقد صورته هذه التقارير على أنه يرتكب كل خسه ليرتقي عرش مصر ثانياً، ولا يهمه عدد من يقتله في سبيل الوصول إلى غايته. وعلى صعيد مؤامرات القصر وقناصله فقد نجحوا في تدبير مؤامرة لعباس، وذلك استناداً إلى وصول معلومات عن وجود مخطط لقتل مصطفي كمال أتاتورك، وتوجيه القناصل ومعاونيهم للسير في هذا الاتجاه من خلال نشر شائعات بأن عباس يجمع القنابل ويحشد الرجال من أجل ذلك. ومن سوء حظ عباس أن ذلك تزامن مع "انفجار القنابل التي كان الخديوي ينقلها بأتومبيله من أيوب عند كوبري أون فياني". وهذا الأمر يسر مخطط القصر في تسريب معلومات إلى مصطفي كمال مفادها "أن عباس أحضر هذه القنابل خصيصاً من أجل التخلص منه، وعلى حد وصف القنصل المصري في أنقره في الرسالة المرسلة من طرفه للقصر: "وقد اطلعتكم على هذا الخطاب في ذلك الوقت وقد أرسلت هذا الخطاب مع رجل من معية مصطفي كمال باشا وأشدهم إخلاصاً له فكان لهذا الخطاب وقع شديد في أنقره مثل وقع القنبلة وأدهش الجميع لأن أنقره كانت تثق بظواهر الخديوي الكاذبة وكانت تنتظر منه خيراً وفي الحال عملت التحقيقات وعلمت من الخطاب الذي وصلني أول أمس أن الخديوي أخرج من اسطنبول قبل عشرة أيام وقد أرسلت هذا الخطاب لسموكم للاطلاع عليه كما فصلت الأمر في عريضتي هذه وإني أرى أنه من الموافق أن ترسلوا إلى مصر النقاط التي ترونها مناسبة في هذا الخطاب لإيضاح حالة تركيا واسطنبول جيداً في مصر وكما تفهمون من اطلاعكم على هذا الخطاب فإن الاتحاديين الذين تحالفوا مع الخديوي في اسطنبول أقوياء الآن ورؤساؤهم يخدمون الخديوي على موجب الاتفاق المتقابل والمفهوم أنهم يجتمعون في جيوفلي في باخرة الخديوي السابق ويتخابرون معاً بالتلغراف اللاسلكي فبناء على ذلك وكما قلت لسيدي أولاً عند مقابلتي معه... فلا يكفى إخراجه من اسطنبول وعلى حسب

فكرى أرى أن الشيء الذي يقتل هذا الرجل هو نشر الدعاية ضده في مصر واسطنبول وأوروبا حتى إذا علم الرجال المحايدون جميع سوابقه وكيفية خيانته لوطنه مصر وخصوصاً عند عزمه على الصلح مع الانكليز في مقابل اعطائهم السودان وكيفية وطرح ما عرضه على وكلامه معي ومثل ذلك من أعماله ونشر ذلك بالدليل والمنطق على وجه يجعل الكل يسلم بحقيقته فإن ذلك يثبط عزيمته ويسبب انفضاض الذين يريدون معاونته من حوله وهذا هو العمل الأساسي".

ويبدو أن التعليمات من قبل القصر الملكي للقناصل ومعاونيهم بأوروبا كانت وراء تشديد مثل هؤلاء أعمال مراقبتهم لتحركات عباس وعدم الإغفال عن أعماله، بجانب تنشيط الدعاية ضده في كل مكان لينفض الناس من حوله في ظل نجاح مخطط تشويه سمعته، وعلى حد وصف الأمر "فإني أرى أن هذا الوقت هو أحسن وقت ملائم للاستفادة من التأثير العظيم الذي تحدثه الدعاية لأنه من اللازم تفهم الخلق ماهية الخديوي السابق لأن هذا الرجل يسعى الآن في أوروبا لتكوين اتحاد من شبان الترك والجركس والمصريين والأرمن ومع الظن بأنه لا يمكنه أن يضم إليه كبار الأرمن فأني أظن أنه متمكن من ضم الفوضويين منهم بالفلوس"(٣ ٦).

وعلى نفس المنوال استمر القصر في تشويه صورة عباس، حيث حاول إلصاق تهمة الاعتداء على سعد زغلول به وبأعوانه، وقد كان ذلك خلال وجود سعد زغلول في مدينة لوزان في ١٩٢٤/٨/١١م، وذلك في محاولة من قبله لينفض داعموه من حوله سواء كانوا مصريين أو مسئولي حكومات أوروبية متعاطفة معه، في محاولة للتضييق على تحركاته في أوروبا وإظهاره بمظهر المثير للقلاقل والاضطرابات، وعلى حد وصف صالح بك المحلاوي القائم بالأعمال المصري في لوزان "أن تتبع حوادث مهمة وأرجو الحصول على أشياء تفيد التحقيق في مسألة الاعتداء على دولة سعد باشا زغلول وأني علمت من خادم الخديوي السابق... حضر لمقابلة الخديوي في مدينة (بال) وقد ذهب ومعه قرطاساً

يحمل فيه كثير من النقود ويغلب على الظن أن الجاني استلم نقود كثيرة من الخديوي السابق حيث أنى علمت أيضاً أنه صرف مبالغ باهظة في ميونخ قبل مبارحته لألمانيا وأنى منتظر من سعادتكم الموافقة على صرف مبلغ ٧٥ فرنك سويسري لخادم الخديوي الخصوصي فهو مصري وكان شاويشاً فالبحث مسرف وقد دفعت له مبلغ ٥٠ فرنك بصفة إعانة من عندي حيث أنه يفيدني كثيراً في عملي خادمكم المخلص صالح بك المحلاوي(١). وهكذا كان القلق المصرَّي من عباس دافعاً للقصر للتّشديد على القناصل للحصول على المعلومات عن تحركات عباس بواسطة دفع الأموال لاختراق المحيطين به. ويبدو أن إلصاق تهمة التعدي على سعد زغلول بعباس ومعاونيه دفع سعد لوصف عباس بأنه "رجل دنيء"(٥ ٦).

وهكذا نشط معاوني القناصل المصريين في العواصم الأوربية وفي الجمهورية التركية في رصد تحركات عباس، ورفع الأمر للقناصل المصريين الذين قاموا بدورهم في إرسال تقارير للقصر الملكي عن تفاصيل هذه التحركات ومقابلات عباس مع شخصيات مختلفة في كافة المدن الأوربية، ومنها لوزان السويسرية. وقد كانت إحدى هذه التقارير بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٢٤م. وقد رفع أحد مراقبي عباس بلوزان وهو صالح بك المحلاوى هذه التقارير إلى محمد كامل بك قنصل مصر بأنقره الذى أرسل إلى معاونيه في بلجيكا لحثهم على متابعة تحركات عباس وأعوانه بعد عبوره الحدود البلجيكية في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٤م(٦). وهكذا قام القناصل المَصريين ومعاونيهم في أوروبآ بنشر شبكة مراقبة لعباس بإيعاز من سراي عابدين(٧).

وكانت عملية مراقبة عباس تتمثل في رصد التحركات والاستعلام في فنادق الإقامة وكبرى المحلات التي يتردد عليها عباس، وعلى حد وصف الأمر "إن الخديوي السابق في بروكسل منذ أسبوعين وسألت في جملة لوكاندت ومحلات أخرى فلم أقف له

على أثر ولذلك سأترقب حضوره وأعلم سعادتكم بذلك كما سبق المخلص محمد كامل بك قنصل المملكة المصرية بأنقرا"(٨ ٦).

وهكذا لعب القناصل المصريين في الجمهورية التركية وغيرها دوراً كبيراً في رصد تحركات الخديوي عباس حلمي الثاني في الاستانة وأزمير وغيرها(٩). وخلال الفترة الممتدة من ١٩أبريل ١٩٢٥م إلى ١٢يونيو ١٩٢٥م تتابعت التلغرافات المشفرة الواردة من محمد سري قنصل مصر في أزمير، وهذه التلغرافات كانت خاصة برصد تحركات عباس حلمي(١)؛ ففي ٢٩ أبريل ١٩٢٥م أبرق قنصل مصر بأزمير برقية للسراى عابدين جاء فيها: "ترك الآستانة على باخرة من بواخر اللويد تريستينا تسمى كسرينال ووصل إلى أزمير وبصحبته حرمه الفرنسية الأصل و٢ من الخادمات الألمان وعارف باشا الذي كان رئيس الديوان التركي بمصر بعد وفاة عزت باشا وهو الآن سكرتير أول وحاشيته مكونه من ١٠ أنفار بعضهم أتراك والأخرين يونانيون وألمان ومعه جمال باشا الذي كان أول... وعضوي مجلس إدارة البنك وواسطة الخديوي في جميع أعماله في أنقره وأرسل إليه تلغرافاً من مصر عرف بأنه مراقباً مني فأردت تحقيق ذلك وبحثته بطريقة سرية حتى علم لي بأنه من والدته وأرسل خطابات تهاني بالعيد لمصطفي كمال وأخر لعصمت باشا وردوا عليه شاكرين"(٢). وهكذا أعاد عباس العلاقة الطيبة مع مصطفي كمال بعد الوقيعة التي دبرها القصر بينهما.

ويبدو أن ضغوط عباس قد أثارت قلق بريطانيا والقصر في أكثر من مناسبة، ودفعت الفرنسيين حلفاء البريطانيين في بعض الأحيان للاعتراف بأن عباس معه الحق في مسعاه للرجوع إلى عرشه. وإن كان ذلك لم يغفر له ما فعله حينما تآمر على الحلفاء لصالح تركيا وقادتها؛ لاسيما بعض الداعمين له من أنصار الكماليين وحكومات برلين وموسكو بعد خروج الأخيرة من الحرب وكشفها لمؤامرة سايكس بيكو ١٩١٦م، بجانب

دعمها لعباس، مما أدى لسوء علاقاتها ببريطانيا، وكان ذلك خلال أحداث ١٥ أغسطس ١٩٢٣م(١ ٢ ٧).

ويبدو أن الاعتراف الفرنسي بحق عباس في الرجوع إلى عرشه قد أحدث نوعاً من الدفء في العلاقات بين عباس والسلطات الفرنسية، حيث حاول الإقامة في باريس، وهو ما أثار غضب الملك فؤاد الذى أوعز إلى وزارة الخارجية بوجوب استدعاء مفوض فرنسا في مصر ومساءلته عن طبيعة الإقامة المؤقته للخديويي عباس حلمي الثاني في فرنسا وتصريحاته بفقدانه الجنسية المصرية وحصوله على الجنسية التركية. وكان ذلك في ديسمبر عام ١٩٢٤م حينما حاول عباس أخذ موافقة السلطات الفرنسية على الإقامة في فرنسا، وخلالها أكد عباس على أنه فقد الجنسية المصرية والتركية. ويبدو أن خشية السلطات الفرنسية من غضب القصر في مصر وحلفائها البريطانيين قد قضى على آمال عباس في استمرار إقامته في فرنسا، خاصةً أن قضية تآمره على الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى لم تهدأ بعد(٤ ٧). بعد أن تم الكشف عن تّفاصيلها(٧).

٨ـ القلق من تحركات واتصالات عباس في أوروبا (١٩٣٩م ـ ١٩٤٢م):

كان عباس حلمي الثاني أبرز شخصية شرقية مقيمة في أوروبا حرصت دول المحور على التواصل معها بحكم أنه عاش في ألمانيا وقتاً طويلاً، وكان صديقاً للألمان، سواء المسئولين في برلين أو الذين كانوا يعملون على تحديث الدولة العثمانية قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى.

وكانت الأجواء في مصر قبيل اشتعال الحرب العالمية الثانية شبيهة بمثيلتها في الحرب الأولى، حيث ظهر جلياً أن السفير البريطاني في القاهرة مايلز لامبسون Miles "Lampson" كان قلقاً من تصرفات الملك فاروق، وهو ما دفعه للإقتراح بأن فاروق إذا استمر على ذلك فإن مصيره سيكون مثل مصير عباس حلمي الثاني، وعلى حد وصفه "وقد قادنا مثل هذا الموقف قبيل الحرب العظمي إلى خلع الخديوي عباس حلمي عن

العرش، فإذا أصر الملك فاروق على انتهاج نفس الموقف، فقد يجبرنا ذلك عشية الحرب القادمة على اتخاذ موقف مثيل معه! وإن التشابه المدهش بين الخديوي السابق والملك فاروق لما لا يخفى (دون شك) عن انتباهكم". وكانت هذه رسالة السفير لحكومته بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٣٩م(٥ ٧).

ولاشك أن بريطانيا كانت تخشى تكرار تجربة عام ١٩١٤م، والتي تسببت في عزل عباس حلمي، وما تمخض عنها من نتائج أقلقت الإنجليز، حيث عبر المصريون عن غضبهم في العديد من المناسبات، ولعل محاولة اغتيال السلطان حسين كامل خير دليل على ذلك، فقد شاهدها الإنجليز بأعينهم(٦). علاوة على الفتور الشعبي الملحوظ خلال جولات حسين كامل في الأقاليم المصرية لم يستقبله سوى الموظفين ومن يسعون وراء الألقاب(٧)؛ لذلك تريثوا في التعامل مع فاروق وأجلوا الاصطدام به قدر المستطاع إلى أن بلغ الأمر ذروته في ٤ فبراير ١٩٤٢م(٨).

ومع اشتداد معارك الحرب وانشغال الألمان بها في البداية ضعفت عمليات الاتصال بين عباس والألمان؛ لذلك فإنه بين حينٍ وأخر كان عباس يعبر عن خيبة أمله لعدم تحمس المسئولين الألمان في وزارة الخارجية لعروضه المتكررة بالعمل مع الحكومة الألمانية لتحقيق أمل عباس الذى ظل يراوده منذ عام ١٩١٤م(٩)؛ لذلك لجأ للأساليب غير المباشرة للتواصل مع الألمان، حيث قام فؤاد حمزة الوزير المفوض للمملكة العربية السعودية في زيورخ في ذلك الوقت – والذي كان على علاقة وثيقة بعباس حلمي– بالاجتماع مع السفير الألماني أبتز "Abetz" في سويسرا في أوائل مارس ١٩٤١م، حيث نقل إليه– بناءً على طلب عباس– أسف الأخير الشديد لعدم استجابة المسئولين الألمان حتى ذلك الوقت لرغبته في لقاء مسئول ألماني، على الرغم مما هو معروف من تعاطف عباس مع ألمانيا وكراهيته الشديدة لبريطانيا بسبب خلعه من عرش مصر عام ١٩١٤م. وذكر فؤاد حمزة في محادثاته مع أبتز أن عباس حلمي يشعر بالإحباط الشديد لتجاهل

الحكومة الألمانية له. كما حث فؤاد حمزة السفير الألماني على سرعة التجاوب مع سعى ورغبة عباس حلمي في أسرع وقت. وبالفعل أحرزت وساطة فؤاد حمزة بعض التقدم لصالح عباس حلمي؛ ففي ٨ مارس ١٩٤١م أبرق أبتز من زيورخ إلى برلين نص محادثته مع وزير المملكة العربية السعودية المفوض بشأن عباس (خديوي مصر السابق). وعندئذ أثارت هذه البرقية فور وصولها بعض الجدل في أوساط وزارة الخارجية الألمانية، وخاصةً أن الوزارة كان لديها معلومات سابقة أفادت بأن عباس حلمي كان قد سافر إلى باريس على أمل الاجتماع بأحد المسئولين الألمان في العاصمة الفرنسية (فيشي) (التي تقع تحت سيطرة الألمان). وخلال شهر مارس تباينت الآراء في وزارة الخارجية الألمانية حول جدوى الاتصال بعباس حلمي. وقد تبلور هذا التباين في اتجاهين داخل الوزارة: أحدهما يتزعمه وزير الخارجية الألماني ريبنتروب "يواخيم فون ريبنتروب Joachim" von Ribbentrop ويفضل عدم تعكير صفو العلاقة مع الملك فاروق، ولا يرى أي فائدة تذكر في التجاوب مع محاولات عباس حلمي، إلا أن هذا الفريق تراجع عن موقفه وأجاز بشروط مشددة اتصال نفر من المسئولين الألمان بعباس حلمي تفادياً لما قد يطرأ من مستجدات الأحداث.

أما الاتجاه الآخر فكان يتزعمه وكيل الوزارة المساعد فورمان "Foreman". وكان يرى أن هناك خطراً في تعمد إهمال عباس حلمي؛ فقد يدفع هذا الإهمال عباس إلى الاتصال بأعداء ألمانيا والتعاون معهم على خلع الملك فاروق من عرش مصر. كما كان من رأي هذا الفريق أن حماية الملك فاروق (رجل الألمان الأول) في مصر تتطلب أيضاً عدم ترك عباس حلمي للإنجليز. وطالب هذه الفريق بسرعة تجاوب وزارة الخارجية الألمانية مع مساعي عباس حلمي، حتى يمكن الاحتفاظ به لوقت قد تشتد فيه الحاجة لخدماته في مصر. وقد اقتنع ريبنتروب وزير الخارجية الألماني لبعض الوقت بوجهة نظر هذا الفريق الأخير وتمت الاستجابة لبعض رغبات عباس حلمي.

وكان فورمان وكيل وزارة الخارجية الألمانية قد أشار في مذكراته بتاريخ ١٥ إبريل ١٩٤١م إلى ما يمكن اعتباره الاتصال المباشر بين الألمان وعباس حلمي الثاني خلال فترة الحرب. وهذا الاتصال يتزامن مع اهتمام الحكومة الألمانية بالشئون المصرية وقرب الزحف الألماني تجاه مصر. وقد قام بهذه المهمة من الجانب الألماني "أبقيرا" أحد ضباط مكتب المخابرات الألمانية في فرنسا، حيث اجتمع في وقت ما من أوائل شهر أبريل في مدينة "كان" "Cannes" بجنوب فرنسا مع عباس حلمي. وقد وصف فورمان (من خلال التقرير الذى كتبه ضابط المخابرات) عباس بأنه شخص مسئول وموثوق فيه للغاية. ويبدو أنه قد جرى التنسيق بين وزارة الخارجية والمخابرات الألمانية– التابعة لوزارة الدفاع– بشأن إجراء محادثات أولية مع عباس حلمي للإستماع إلى وجهة نظره والتعرف عليه عن قرب. وفي هذه المحادثات اشتكى عباس حلمي لضابط المخابرات من عدم اهتمام المسئولين الألمان لمحاولاته السابقة الاتصال بهم. وخلال اللقاء أبدى الخديوي رغبته في لقاء ريبنتروب وزير الخارجية الألماني. كما أبلغ عباس ضابط المخابرات استعداده لتلبية دعوة ريبنتروب لزيارة برلين في أي وقت تحدده الخارجية الألمانية، كما عرض عباس تجنيد أنصاره في تركيا للعمل مع الألمان. واتفق ضابط المخابرات مع عباس على عقد لقاء أخر بينهما في أقرب فرصة خلال فترة إقامة عباس في مدينة "كان"، وذلك بعد إطلاع وزارة الخارجية الألمانية على مجمل محادثاتهما، والحصول منها على ردود واضحة حول ما صرح به عباس.

وفيما يتعلق برغبة عباس في الاجتماع بريبنتروب فقد كان فورمان يحبذ عقد مثل هذا اللقاء. وكان من رأي فورمان أن هذا اللقاء سوف يتيح للألمان فرصة استغلال صلات عباس الوثيقة مع الوطنيين العرب والأتراك. وقد نبه فورمان وزير خارجيته إلى أهمية ما عرضه عباس من خدمات في تركيا، واستعداده لمساعدة ألمانيا في كسب تركيا لصف المحور في الحرب لصلته الوثيقة بفريق من كبار الضباط الأتراك.

ومن الأهمية بمكان أن ألمانيا كانت تسعى جاهدةً في ذلك الوقت لضم تركيا إلى صف المحور. وكان عباس حلمي من جانبه يعلم الأهمية القصوى التي يوليها الألمان لانضمام تركيا إلى صفهم في الحرب، كما كان يعلم أن الحكومة التركية واقعة تحت ضغوط قوية داخلية وخارجية تطالب بانحيازها للألمان ضد البريطانيين وحلفائهم لمحو هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى. ولكى يثبت عباس للألمان أن لديه ما يقصر عليهم الطريق؛ فقد عرض عليهم تحريك أنصاره في تركيا لزيادة الضغوط على الحكومة التركية لعلها تنضم للمحور. وبذلك تمكن عباس من لفت نظر ريبنتروب إلى بعض إمكاناته، كما نجح بشكل غير مباشر في مساندة الفريق المؤيد له داخل وزارة الخارجية الألمانية. والواقع أن عباس حلمي بدلاً من أن ينتظر سعى الألمان إليه للاستفادة من خدماته تحول إلى بائع يعرض ما لديه عليهم بثمنٍ بخس(٨).

وقد استمرت الاتصالات والمقابلات السرية بين عباس والمسئولين الألمان وحلفائهم، الأمر الذى سبب ذعراً لفاروق لدى تردد الأنباء عن علاقة دول المحور بعباس؛ لاسيما أن الأخير اتصل في أبريل ١٩٤١م بهتلر الذي أرسل سفيره المتجول فون هيننج "Von Henning" إلى جنيف مقر إقامة عباس للتباحث معه. وقد أعرب عباس عن أمله في حماية هتلر له للوصول لمراده، لكن الحكومة الألمانية لم تعط عباس وعداً قاطعاً، وإن كانت قد رأت استمرار الاتصال به للاستفادة من علاقاته المختلفة بدول الشرق الأوسط. ومن المحتمل أن يكون آغا خان الذي سبق وأن كان متعاوناً مع الإنجليز (وكان مقيماً في سويسرا) قد ساعد على التواصل بين عباس وهتلر(١)؛ فقد ذكر وليم شايرر "William Shirer" (في الجزء الثاني من كتابه "ظهور وسقوط الرايخ الثالث) أنه وجد بالوثائق الخاصة بسياسة ألمانيا الخارجية عدة تقارير وردت إلى وزارة الخارجية الألمانية حول اتصالات مع عدد من الشخصيات البارزة، ومن بينها آغا خان الذي نقل

إلى المسئولين الألمان رغبة عباس حلمي في التعاون مع ألمانيا وإيطاليا لتحقيق المصالح المشتركة بينهم(٢ ٨).

وبناءً على حرص السلطات الألمانية على الاستفادة من علاقات عباس الواسعة في منطقة الشرق قامت السلطات الألمانية بدعوة عباس حلمي لزيارة برلين لمدة ثلاثة أيام. وقد لبى الدعوة ووصلها في ٢٥ سبتمبر ١٩٤١م( ). وقد قام باستقباله لحظة وصوله كيبلر "Keppler" وكيل وزارة الخارجية الألمانية. ولم يتكرر لقاء كيبلر بعباس حلمي بعد ذلك؛ فقد تولى فورمان الوكيل المساعد إجراء المحادثات معه خلال زيارته لبرلين. كما اختارت وزارة الخارجية من رجالها المستشار ملشرز "Melchers" لمرافقة عباس، الذي تم إنزاله في فندق إشبلانادا "esplanade" بالقرب من مدينة برلين على نفقة وزارة الخارجية.

وقد فوجئ عباس حلمي بمستوى الاستقبال المنخفض له في مدينة برلين، كما عبر أمام فورمان عن دهشته لعدم تمكنه من لقاء ريبنتروب، على الرغم من وجود الوزير في مقر عمله ببرلين في نفس الفترة التي يزور فيها عباس العاصمة الألمانية. وبناءً على ذلك وجد فورمان نفسه في حرج شديد وهو يبرر لعباس السبب في عدم استقبال وزير الخارجية له، حيث قدم له أعذاراً واهية مفادها: أنه تعذر ترتيب موعد بينه وبين الوزير بسبب ضيق الوقت. لكنه في مقابل ذلك وعده بتدبير الأمر بعناية في المناسبات القادمة. ولم يكن أمام عباس حلمي إلا أن يخفف من روعه ويذعن للأمر الواقع ويواصل زيارته للعاصمة الألمانية وفق الضوابط التي وضعها ريبنتروب بنفسه.

وخلال المباحثات بينهما اكتشف فورمان أن عباس لا يسعى للعودة إلى عرش مصر، كما لا يتطلع لحكم إمبراطورية عربية. وكل ما يرجوه الخديوي في هذا الشأن من الألمان هو: "مساعدة ابنه الأمير محمد عبد المنعم في تحقيق ما تصبو إليه نفسه من طموحات". وقد وصف عباس ابنه (محمد عبد المنعم) بأنه يعيش في مصر لا حول له

ولا قوة، مضطراً للجنوح للسلم مع البريطانيين. ويبدو أن عباس كان يدرك أن السن قد تقدم به ففضل ترك الساحة لابنه في حال نجاح عملية إزاحة الإنجليز والسلطة التي فرضوها في مصر.

وقد تبين لفورمان أن كل ما يحرك عباس هو عداؤه القديم لبريطانيا. كما لاحظ فورمان خلال اللقاء تحامل عباس على العرب، حيث اعتبرهم عديمي القدرة على إقامة وحدة متماسكة وقادرة على الصمود. وطبقاً لوجهة نظر الخديوي السابق فإن فكرة الوحدة العربية لا تعدو كونها وهماً تغذيه بعض الظواهر الخيالية. وأكد عباس لفورمان أن رأيه في مسألة الوحدة العربية إنما هو رأي صادر عن معرفته الجيدة بمختلف القوميات التي كانت تشكل الإمبراطورية العثمانية القديمة، وعن يقينه بافتقار العرب للرغبة المخلصة في العمل السياسي المشترك( ). ويبدو أن قناعة عباس[٤] بصعوبة عمل العرب معاً هُوَ ما دفعه سابقاً إلى رفضه انتخاب العرب له في أوروبا لرئاستهم( )[٥].

والواقع أن فورمان فوجئ بتواضع طموحات عباس، إلا أنه لم يسحب تأييده لمسألة مواصلة الاتصال به، حيث نصح- في نهاية مذكرته التي رفعها إلى ريبنتروب في ٢٧ سبتمبر ١٩٤١م عشية مغادرة عباس لبرلين- (غادرها في ٢٨ سبتمبر) بمتابعة هذا الاتصال من قبل بعض موظفي وزارتي الخارجية والدفاع الألمانيتين. وكانت حجة فورمان في هذه المرة، هي أن الخديوي من أشد الدعاة لألمانيا النازية في الشرق، وقد تشتد الحاجة إليه في المستقبل. كما ظل فورمان يحبذ إتاحة الفرصة أمام عباس لكى يستقبل ولو لمرة واحدة من قبل وزير الخارجية (ريبنتروب)، الذي كان يمكنه استدعاء الخديوي إلى برلين في أي وقت يشاء.

ولعل ما أقنع فورمان بضرورة خفض مستوى اتصال المسئولين الألمان بعباس، يقينه أن الاتصال بالشكل الذي يريده الخديوي السابق إنما يتعارض كثيراً مع المبادئ التي تقوم عليها السياسة الألمانية إزاء مصر. كما أنه يصطدم بالتعاون السرى القائم بين الملك

فاروق والحكومة الألمانية؛ لأن هذا الاتصال لو قدر له أن يستمر بالشكل الذى يريده عباس في المستقبل فلابد أن يمثل خطراً على وجود الملك فاروق في العرش. وهذا الأمر يتعارض مع مبدأ حماية الملك فاروق الذي ظلت الحكومة الألمانية تتمسك به.

كما تبين لفورمان ورفاقه في وزارة الخارجية أن عباس حلمي لا يتحرك بدون وعى، كما يظن البعض، وهو وإن كان خيالي الفكر ولا يتطلع للعودة لعرش مصر، لكنه يتمنى في قرارة نفسه أن يكون هذا العرش من نصيب ابنه. وقد تأكد كل هذا بعد أن أفصح عباس بشكل مباشر لفورمان عن رغبته في مساعدة ابنه لتحقيق ما تصبو إليه نفسه من طموحات للوصول لعرش مصر(٦).

٨

وكان كل ما يرجو فورمان تحقيقه في الواقع هو تفادى مخاطر استمرار العلاقة، وتفادى مضار وقفها في آنٍ واحد. وكانت وجهة نظره تتمحور حول إيجاد نوع من التوازن الدقيق في هذا العلاقة. وقد أثبتت الأحداث أن فورمان فشل إلى حدٍ كبير في تحقيق هذا التوازن، وتجنب المخاطر والمضار التي كان يخشى منها؛ فقد قامت المخابرات البريطانية بالاتصال بعباس حلمي في سويسرا واستانبول في أوائل عام ١٩٤٢م، بهدف أن يخلف الملك فاروق في العرش؛ ففي عام ١٩٤٥م ذكر السيد فؤاد حمزة – سفير السعودية في أنقره لمحمد التابعي (صحفي مصري بارز) أنه علم من مدير قلم المخابرات البريطانية في سويسرا بعد وقوع حادث ٤ فبراير بوقت قصير أن بريطانيا كانت قد قررت خلع الملك فاروق وأن الصعوبة كانت في اختيار الذي يخلفه على العرش. ونقلاً عن فؤاد حمزة يذكر التابعي: "ولقد فكرت الحكومة البريطانية في أول الأمر في حفيد الخديوي عباس حلمي– نجل الأمير محمد عبد المنعم وكان يومئذ في سن الرضاعة– على أن يكون هناك وصى كما هو الحال في العراق، ثم انتهى الرأي إلى مفاوضة الخديوي عباس حلمي فاتصلوا به في سويسرا وسافر سموه إلى استانبول لكي يكون على مقربة من مجريات الأحداث! وفي استانبول قابله مستر مرتون وسلمه رسالة من الحكومة البريطانية". واستمر عباس ينتظر

ما ستسفر عنه اللقاءات القادمة؛ لكن قلم المخابرات الألمانية أحس أن هناك شيئاً مريباً يجرى، وكذلك أحس الخديوي أن الألمان يتوجسون خيفةً منه. وأن عيونهم في استانبول ترصد تحركاته، ويشكون في سبب قدومه إليها واتصالاته بأعدائهم الإنجليز؛ فخشى على نفسه وأسرع بمغادرة استانبول عائداً إلى ملاذه الآمن في سويسرا[٧].

ومن المحتمل أن خفض الألمان لمستوى علاقاتهم مع عباس حلمي هو الذي دفعه للتجاوب مع البريطانيين. وحينما وصلت الأنباء عن الاتصالات التي يجريها المسئولين الألمان مع عباس وتردد صداها داخل مصر ارتعدت فرائض فاروق؛ لاسيما أن عباس صديقاً قديماً للألمان، وله ادعاءات في عرش مصر منذ أن عزله الإنجليز في أوائل الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من أنه قد تنازل عن عرش مصر وأصدر بياناً بهذا الخصوص في لوزان بتاريخ (١٢ مايو ١٩٣١م)، إلا أنه قد وضح فيما بعد أنه يطالب بالعرش لابنه.

وقد كان إدراك فاروق بأن هناك نوعاً من التواصل بين عباس والألمان أحد أهم دوافعه للتواصل معهم خشية زوال عرشه بزوال الاحتلال البريطاني في مصر على يد الألمان، وهو الأمر الذى عجل بحدوث الاصطدام مع الإنجليز. وفي أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢م أكد السفير الأمريكي في مصر كيرك "Kirk" لوزير خارجيته لايدن "Eden" على ضرورة كسب ود الملك فاروق وترضية خاطرة بسبب ما لحقه جراء حادث ٤ فبراير، وأضاف السفير الأمريكي بأن المعاملة الخشنة التي اختص بها الدبلوماسيون البريطانيون الخديوي عباس حلمي لم تسفر إلا عن تحويله لكاره لكل ما هو بريطاني. وما يريد السفير التأكيد عليه أن عباس قد ارتمى في أحضان أعداء بريطانيا. ومن الأهمية بمكان أن الذى دعم وجهة نظر السفير الأمريكي أن الاتصالات واللقاءات بين عباس والمسئولين الألمان لم تنقطع بعد الحرب الأولى سواء بالطرق المباشرة أو غير المباشرة[٨].

وهكذا أثارت اتصالات عباس حلمي بالألمان قلقاً داخل أروقة القصر الملكي، وهو ما دفع الملك فاروق ليراسل هتلر عن طريق السفارة البلغارية في القاهرة معبراً عن انزعاجه من هذه الاتصالات واللقاءات مع عباس، وحثه على وجوب قطع علاقات المسئولين الألمان معه. وقد تظاهر الألمان بتوقف تلك الاتصالات واللقاءات.

ومن جانبه حاول فاروق أن يقطع الطريق على عباس حلمي بمحاولة التقرب من هتلر لتجنب الإطاحة به في حال انتصار الألمان في الحرب لتفادى إحلال عباس حلمي محله، وكان يستغل أي فرصة ليظهر لهتلر إخلاصه له؛ فعلي سبيل المثال أرسل فاروق برقية إلى سفيره في طهران يوسف ذو الفقار (والد الملكة فريدة) بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٤١م تؤكد أن لدى فاروق معلومات تشير إلى أن الإنجليز سيحتلون مناطق البترول الإيرانية لحمايتها من هجوم ألماني محتمل من ناحية روسيا على العراق وإيران، وأكد على وجوب نقل ذلك للسفير الألماني في طهران لينقلها بدوره إلى هتلر، وهو ما حدث بالفعل.

واستمراراً لمسلسل القلق الذى سببه عباس لفاروق حاول الأخير قطع المحادثات بين عباس والألمان بشتى الطرق؛ فعلى سبيل المثال أرسل فورمان السكرتير المساعد لوزارة الخارجية إلى هتلر في ٣٠ يناير ١٩٤٢م نص محادثة جرت بين وزير بلغاريا المفوض( ) في القاهرة وسرى عمر[٩] بك سكرتير وزارة الخارجية المصرية. وفيها أعرب سرى عمر بك لوزير بلغاريا المفوض عن قلق فاروق من محادثات الألمان مع عباس، وطلب توصيل ذلك للألمان، وطلب إيقاف هذه العلاقة، كما طلب من ألمانيا أن تحميه بكل الوسائل حتى النهاية لأن الملك وأنصاره يقفون في صف المحور، وأنهم لا ينكرون ذلك لأنه يقود– على حد وصفه– الصراع ضد الإنجليز بكل ما أوتى من قوة، وهو في هذا يعرض عرشه للخطر( ). وقد تبين للألمان من خلال ذلك أن فاروق على[٩] علم بمحادثات عباس معهم وقلقه من نجاح عباس في إضعاف ثقة برلين به، وبالتالي خلعه حين ينتصر الألمان في الحرب. وكان السبب الظاهري للزيارة التي قام بها سرى عمر

لوزير بلغاريا المفوض مناقشة مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وحكومة فيشي المسيطر عليها الألمان. وقد عارض الملك فاروق قطع العلاقات خوفاً من أن يؤثر ذلك على موقفه إزاء الألمان. أما السبب السرى فيتعلق بالقلق من محادثات الألمان مع عباس والتأكيد على حرص فاروق على توطيد العلاقة مع هتلر.

وكانت رسالة فاروق لهتلر في ٣٠ يناير ١٩٤٢م تتضمن في ثناياها احتدام الكراهية بينه وبين الإنجليز. وطلب فاروق في نهاية رسالته المساندة من الألمان. وهنا حدد لهم أشكال المساندة التي يتطلع إليها في هذه الظروف الدقيقة؛ فطلب أولاً أن تكف برلين على الفور عن الاتصال بعباس حلمي الثاني. وقال فاروق "إن أشد ما يؤلمه شخصياً أن يقاوم الطامعين في عرشه في الداخل من قبل المتعاونين مع الأعداء"( ). وفي نفس الوقت تصله معلومات عن مؤامرات عباس حلمي ضده لدى الأصدقاء (الألمان). وقد أبدى قلقه من اتصالهم بعباس، وعلى حد وصفه لتصرفات عباس: "أنها محاولات شريرة من قبل رجل مسن طامع دائماً في عرش مصر يرجو من ورائها الإيقاع بين الألمان وملك البلاد لكى يحتل مكانه في العرش عندما يتحقق الانتصار للمحور". كما ألح فاروق في الطلب من الحكومة الألمانية تقديم الدعم له في معركته ضد الإنجليز( ).

١ ٢ ٩

ومما لاشك فيه أن اتصال الألمان بعباس حلمي الثاني كان من قبيل الضغط على الملك فاروق حتى يتجاوب مع سياستهم في مصر؛ فقد كان عباس حلمي معروفاً بعدائه الشديد للإنجليز وبتعاطفه مع الألمان( ). وعلى الرغم مما فعله فاروق إلا أن الألمان لم يقطعوا صلتهم بعباس؛ لاسيما وزارتي الخارجية والدفاع الألمانيتين، رغم أن عباس حلمي ظل يلاقي صعوبات خلال عمليات الاتصال بالألمان( ). وفي نفس السياق كان لعباس اتصالات بالإيطاليين وله معهم علاقات ودية، لكن تم تجميدها خشية غضب فاروق بعد علمه بها( ). وهكذا كان فاروق يشعرْ أنه في مأزق حقيقي بسبب

٤

تعدد المتآمرين على عرشه؛ فأعداؤه الإنجليز يلوحون له من وقت لأخر بالأمير محمد علي (شقيق عباس حلمي)( ). وأصدقاؤه الألمان على صلة بالخديوي السابق عباس حلمي الثاني.

ولمواجهة التهديد الأول بدل فاروق ما في وسعه لتشويه سمعة الأمير محمد علي، وإبعاد أمراء الأسرة العلوية عنه، والإنقاص من شعبيته بين الرأي العام المصري. وهذا الأمر دفع السلطات البريطانية إلى استبعاد الأمير محمد علي من قائمة المرشحين لديها للإحلال محل فاروق. وبالنسبة للتهديد الثاني فقد تحرك فاروق محذراً الألمان من مغبة استمرار اتصالهم بعباس حلمي، وذلك بعد أن علم من مصادره الخاصة بهذه الاتصالات.

ومن الملاحظ أن تواصل فاروق مع هتلر كان قبل حادث ٤ فبراير بأيام معدودة (٣٠ يناير ١٩٤٢م). ومن المؤكد أن مخاوف فاروق من اتصال عباس بالألمان هو الذي شكل العامل المباشر والرئيسي في تعجيل حادث ٤ فبراير، ذلك أن فاروق كما يبدو كان في حاجة أكثر إلى إثبات ولائه للمحور وعدائه للإنجليز ليحتفظ بعرشه( ) إذا نجح الألمان في تجاوز العلمين( ) واختراق الدلتا بغية الوصول إلى القاهرة( ). ولعل اتصالات فاروق بالألمان دفعت بريطانيا لاتهام فاروق بالتخابر مع أعداء الحلفاء خلال عرض قضية مصر على الأمم المتحدة عام ١٩٤٧م( ). وقد استند البريطانيون في ذلك لوثائق الخارجية الألمانية التي وقعت في قبضة الحلفاء عقب سقوط برلين( )؛ فقد أشار رئيس الوفد الإنجليزي إلى أنه عقب انتصار الحلفاء ودخولهم برلين عثروا على وثائق في وزارة الخارجية الألمانية تثبت أن فاروق كان على اتصال بهتلر، وهو الأمر الذى أضر بقضية مصر حينها( ). وكان سكرتيره حسين حسن يرسل بعض هذه الاتصالات، وقد اعترف فاروق بهذه الاتصالات لقطع الطريق على عباس( ).

ولما تزايدت الاتصالات بين عباس والألمان في ظل أن تحذيراته للألمان لم تجد آذاناً صاغية اضطر فاروق لإرسال احتجاجاً قوياً إلى الحكومة الألمانية رداً على استمرار اتصالها بالخديوي السابق، وحذرها من مغبة استمرار هذه الاتصالات. وقد جاء في رسالته الشفوية التي حملها وزير بلغاريا المفوض في القاهرة في أوائل مارس ١٩٤٢م إلى الحكومة الألمانية: "إن الملك مؤيد من معظم أفراد الأسرة العلوية والملتفين حوله، وسيقاوم دسائس الرجل العجوز (عباس حلمي) بكافة الوسائل المتاحة، وسوف يستند الملك في هذا على أساس قوى، وحق أكيد يقوم على شجاعته ومروءته المعروفة لدى الألمان خاصةً والجميع عامةً". وفي نهاية رسالته الشفوية طلب فاروق من الألمان عدم تأييد المؤامرات العدائية التي يحيكها عباس حلمي ضده وعدم الانصات لمن يعيب في الذات الملكية.

وفي تلك الأثناء قرر وزير خارجية ألمانيا في ١٠ مارس ١٩٤٢م قطع الاتصالات بعباس تفادياً لغضب فاروق. ولما كان فورمان الوكيل المساعد بالوزارة لا يحبذ فكرة قطع الاتصال تماماً مع عباس حلمي، فإنه عبر عن معارضته لقرار ريبنتروب فور صدوره (كما سبق القول). ولم يخف معارضته هذه التي بناها على أسس أخلاقية. وقد سجلها في مذكرة له بتاريخ ١٠ مارس أيضاً وأرسلها إلى القسم السياسي السابع " Pol. Vii" المختص بشئون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وفيها عبر فورمان بصراحة عن رأيه الخاص في تعليمات ريبنتروب الخاصة بقطع كافة أوجه العلاقة مع عباس، والتي صدرت بناءً عما تضمنته رسالة فاروق في البرقية التي وصلت للخارجية الألمانية من العاصمة البلغارية في ٧ مارس ١٩٤٢م.

وقد دافع فورمان في مذكراته عن عباس حلمي بخصوص الاتهامات التي وجهها إليه الملك فاروق، وعلى ما اعتبره الملك تهديداً لعرشه من قبل عباس. وقد جاء في دفاع فورمان "أن عباس حلمي لم يحاول الإيقاع بيننا (الألمان) وبين الملك فاروق. كما لم

يحاول الدس أو الكيد للملك عندنا، وما دام الأمر كذلك فليس هناك داع لقطع العلاقة مع الخديوي السابق".

وقد حث فورمان في مذكراته للمسئولين بالقسم السياسي السابع على عدم التعجيل في وضع تعليمات ريبنتروب موضع التنفيذ والمتعلقة بقطع العلاقة مع عباس حلمي، موضحاً أن هذه المسألة تتطلب التريث لحين صدور تعليمات نهائية بعد عرض وجهة نظره على وزير الخارجية مرةً أخرى( ). وكان عباس خلال تلكَ الفترة يقيم في مدينة برن بسويسرا( ).

ويبدو أن رأى ريبنتروب قد تم الأخذ به، حيث توقف الاتصال بين الألمان وعباس حتى أغسطس ١٩٤٢م. وفي أعقاب ذلك اشتدت حاجة الحكومة الألمانية لبعض الشخصيات المعروفة في الشرق الاوسط؛ فتم الأخذ برأي فورمان الذى اقترح على ريبنتروب الاستفادة من الخديوي السابق الذي كان يشعر بخيبة أمل وإحباط من إهمال الألمان له خشية فقدهم العلاقة مع فاروق.

وهنا أجاز ريبنتروب الاتصال مرة أخرى مع عباس، وقام فورمان في أوائل أغسطس بإرسال أحد العاملين بوزارة الخارجية ويدعى بادل "Padel" إلى عباس حلمي في مقر إقامته الصيفي في مونت كارلو "Monte Carlo". وفي ١٤ أغسطس عقد بادل اجتماعاً مطولاً مع الخديوي، حاول خلاله الاعتذار عن الموقف الألماني السابق، كما نقل إليه تحيات فورمان الخاصة.

وقد عبر عباس حلمي في رده الذي حمله بادل إلى فورمان عن الغضب الذي انتابه في الآونة الأخيرة بسبب وقف الاتصال معه لفترة طويلة. ولم يشر عباس في رده مباشرةً لرفضه التعاون مع الألمان في حملتهم الدعائية الموجهة لمصر، لكنه أفصح عن عدم سروره من مستوى علاقته المتدنية مع الحكومة الألمانية في الوقت الحالي.

ونستشف من حديث عباس أنه حث المسئولين الألمان مرةً أخرى على رفع مستوى التواصل معه كشرط مسبق لتعاونه مع حملتهم الدعائية، الأمر الذي لم يتحقق بسبب انشغال الحكومة الألمانية بتدارك تحول مسار الحرب لغير صالح المحور منذ أواخر عام ١٩٤٢م( ). علاوة على أن عباس قد أدرك أنه راهن على الحصان الخاسر للمرة الثانية( ) في ظل قلب موازين الحرب لصالح الحلفاء مع نهاية ١٩٤٢م. ٢

وهكذا استمر تواصل المسئولين الألمان بعباس واستمر معه قلق فاروق وحرصه على التواصل مع الألمان؛ حيث اتصلت الخارجية الألمانية بعباس حلمي الثاني( )، في محاولة لإعداد البديل للملك فاروق كي يمكن تنصيبه ملكاً على مصر من جانبهم؛ لاسيما في حال مقتل فاروق أو انسحابه مع الإنجليز طوعاً أو كرهاً؛ فقد كان على الألمان التحسب لمواجهة أي تغيرات مفاجئة في مصر. وقد تيسر للمسئولين في الخارجية الألمانية استمرار الاتصال بعباس حلمي في مقر إقامته في جنيف، خاصةً أن عباس كان يجيد اللغة الألمانية محاولاً عرض خدماته على الحكومة الألمانية. ورغم سهولة الاتصال مع عباس مقارنةً بفاروق إلا أن الساسة الألمان نظروا إلى عباس على أنه شخص احتياطي يمكن اللجوء إليه وقت الضرورة، بجانب أنه وسيلة للضغط على فاروق ليكون في صف الألمان. وقد ظهر الأمر في بعض المراحل وكأنه سباق بين فاروق وعباس حلمي للفوز بثقة القيادة الألمانية. وفي مقابل ذلك فإن الإنجليز تواصلوا مع عباس أيضاً كبديل لفاروق في حال اضطرارهم عزله.

٩- تصفية النشاط الاقتصادي لعباس في مصر:

كانت العقلية المالية تغلب على عباس، وقد أكدت زوجته في مذكراتها في أكثر من موضع أن عباس كان ماهراً ولا يفضل أن يدخر ثروته في الخزائن أو البنوك مثل أمراء الشرق بل كان ينزل بثروته إلى السوق فتستفيد من ورائه أنفس كثيرة. وكان يزن الأشياء بمقدار من تدره من أرباح ولا ينفق قرشاً إلا في موضعه( ). وكانت الاستثمارات ٩

المالية لعباس في مصر متنوعة، وكان حريصاً على ألا يضع أمواله في مجال استثماري واحد( ). وقد وصف الإمام محمد عبده عباس حلمي بقوله: "إن الخديوي جشع، يعمل كل شيء في سبيل حب المال، وهو يريد أن يستبدل ببعض ما يملك أطياناً وعقاراً كلها وقف... إن رجلنا الصغير( ) منهمك الآن في الأعمال المالية والتجارية، إلى حد أن كرومر خيره بين أن يظل خديوياً محترماً وبين أن يكون تاجراً محترفاً... وخصوصاً أن بعض أفراد أسرة محمد علي يحبون المال حباً جماً"( ).

وخلال اللقاء الذي دار بين عباس وڤيلهلم الثاني إمبراطور ألمانيا في ١٤ أكتوبر عام ١٩١٧م كان الأخير يمدح نشاط عباس واستثماراته، وعلى حد قول الإمبراطور "أما أنت فإنني أعرف بأنك مزارع كبير واشتغلت كثيراً بالفلاحة" فأجابه عباس نعم "أنا فلاح"( ). وفي نفس السياق كان عباس واسع الثراء وعلى علاقات طيبة برجال الصناعة الألمان، كما كانت له صلات متعددة بالطبقات الأوروبية الراقية، علاوة على علاقاته الوطيدة بكبار المسئولين الأتراك( ).

وكان عباس يتوقع عزله وكان قلقه الرئيسي أن له أملاك واستثمارات عديدة في مصر يخشى من مصادرتها( ). وقد حاول العثمانيون طمأنته بالقول: إن الإنجليز إذا انتقموا منه بمصادرة أملاكه في مصر فإن العثمانيين سيردون عليهم بالمثل في أملاك الإنجليز بالأراضي العثمانية( ). وأثناء ذلك أكد عباس أنه يفضل أن تكون أملاكه في اسطنبول لحرية استثمارها، أما في مصر فإنه لا يراها، وعلى حد وصفه لهذا الأمر: "والذى سيديرها يرسل لي خطابات فقط ويقول بعنا المحصول بكذا، وعملنا كيت وكيت بدون أن يكون لي أقل سلطان على أعماله وآرائه، ثم إنه يمكنني أن أنشئ وقفاً باختياري أعطى من ريعه لمن أشاء ولأية جهة أريدها، وليس محتماً على أن أعطى إيراده لأولادي، لأنهم حينما يعلمون بذلك لا يسألون عنى، ولا يبعد أن يسعوا في الحجر على كأنني مسرف"( ).

وفي نفس السياق كان عباس قلقاً أيضاً على مصير استثماراته التجارية الأخرى في مصر من بينها شركتي الأزبكية والبيان فون للعقارات( ). وخلال أحداث يناير عام ١٩١٥م حاولت بريطانيا مساومة عباس بتنازله عن العرش مقابل رفع الحجز عن أملاكه في مصر وضمان أملاكه في اسطنبول وغيرها من الأراضي العثمانية، ومساعدته في مسألة وقف والدته ليكون له نصيب فيه، لكن عباس أفشل هذه المساومة( ).

وبعد أن لاحت في الأفق هزيمة الدولة العثمانية قرر عباس عرض شركة الأزبكية البلجيكية للعقارات للبيع، لكنها لم تحقق له السعر المراد( ). وقد صرح مدير المخابرات الألمانية لعباس أنه يتوقع بأن الإنجليز سينتقمون منه في مصر، (يقصد هنا في أملاكه). وما صرح به مدير المخابرات الألمانية وخشى منه عباس قد حدث، حيث وضعت الحراسة على ممتلكات وأموال عباس بمصر في ٣١ يوليو ١٩١٦م( ).

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها باستسلام العثمانيين والألمان( )؛ حدث أن صدر قانون في ١٩ يوليو ١٩٢٢م بإقرار ما قامت به السلطة العسكرية في ظل الأحكام العرفية من تصفية أملاك عباس. وقد نشر الاعلان التالي بالوقائع المصرية: "بما أن أملاك الخديوي السابق عباس حلمي باشا قد بيعت كلها تقريباً فقد استطلعت الحكومة البريطانية رأى الحكومة المصرية فيما يتبع في أمر صافي المتحصل من تصفية الأملاك المذكورة؛ فتم الاتفاق بين الحكومتين على أن يوضع تحت تصرف الخديوي السابق ما نتج من هذه التصفية بعد خصم ما دفع وما يتوقع دفعه من الديون. وقد صدرت الأوامر اللازمة بذلك إلى الحارس الرسمي لأموال الأعداء". وقد صرح عباس بعدم اعترافه بهذا القانون وعزمه على العمل للاحتفاظ بحقوقه المشروعة( ).

وفي ٥ نوفمبر ١٩٢٢م وكل عباس حسن بك صبري المحامي لتصفية أملاكه مع الحكومة المصرية. وكان عباس قد جمع لجنة من المحامين من مختلف الجنسيات وشاورهم بسويسرا في قضاياه ضد السلطة في مصر؛ فكان قرارهم أن له الحق في

مقاضاة السلطة، ولكن حسن بك صبري رأى أن مثل هذه القضايا لا يمكن البت فيها قبل مضى سنة من وقت صدور الدكريتو (القرار) الذى يقضى بمصادرة ماله من المال بعد التصفية إن لم يتسلمه في هذه المدة، وعليه رأى أن الأصوب قبول تصرفات السلطة وقبض ما يكون من المال وهو ما بين نصف مليون وستمائة ألف جنيه ليشتري به أراضي في الأناضول فيعوض ما خسره في مصر. وقد قبل هذا الرأي ووكل حسن صبري بالسير في إجراءات تنفيذه( ).

والجدير بالذكر أن الأموال التي حصل عليها عباس قام باستثمارها في إنشاء بنك خاص به، وعلى الرغم من ذلك قامت الإدارة المصرية بوضع تحركات عباس السياسية ونشاطه الاقتصادي تحت المراقبة، حيث لعب معاوني القناصل المصريين دوراً في رصد تحركات واجتماعات بل ومحل إقامته، وعلى حد وصف ذلك على لسان القنصل المصري باسطنبول "علم لي اليوم بأن الخديوي مقيم بالاستانة وساكن بلوكاندة بيريه لاسر وسيفتح بنكه المسمى "بالبنك التجاري الصناعي" رسمياً باكرا لاشن بجهة اسطنبول بمحل مانجا "MaNga" واجتمع مجلس الإدارة أمس هو ورئيسه وسيحصل اجتماع عمومي تحت رياسته اليوم ببيريه بالاسا وقيمة ما دفعه للبنك ٢ مليون ليره"( ). وقد عين عباس نائبين عنه لإدارة البنك لانشغاله بقضية عرشه( ).

وفي أكتوبر سنة ١٩٢٤م حاول عباس إبرام اتفاق مع بنك روتشيلد (Rothschild) فرع فرنسا، وتأسيس شراكة مالية لتدعيم موقف بنكه الوطني بدعم من البنوك الأوربية وتبادل الخبرات بينهما، وإن باءت محاولته بالفشل في نهاية المطاف وانقطعت المفاوضات بينهما في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤م، ربما يعزى سبب ذلك إلى تدخل الحكومة المصرية وعرقلتها للاتفاق( ). وهكذا رصدت السلطات[٧] المصرية تحركات عباس السياسية والاقتصادية وكانت قلقة منها.

– الخاتمة:

نلاحظ باختصار من خلال هذا البحث أن القلق المصري من تحركات واتصالات عباس حلمي الثاني في أوروبا كانت قليلة خلال فترة السلطان حسين كامل لإدراكه أنه سلب عرش ابن أخيه استناداً لقوة الإنجليز وعدم رضا الشعب عن ذلك. ولامتصاص غضب .. والشعب صرح بأنه قبل ذلك ليحفظ عرش ابن أخيه. ولتلطيف الأجواء قام بجولات في الأقاليم للتخفيف من حدة الغضب الشعبي عليه، وعلى الرغم من ذلك تعرض لمحاولات اغتيال. بينما في عهد الملك فؤاد اشتد قلقه من تحركات واتصالات عباس؛ لذلك أمر القناصل في أوروبا برصد تحركاته.

وقد بلغ القلق ذروته في عهد الملك فاروق، نظراً لتردد صدى اتصالات عباس بدول المحور، وهو ما دفع فاروق للاتصال بدول المحور لينال ثقتهم في حال انتصارهم. ومن جانبه لم ييأس عباس من استرداد عرشه فأجرى لقاءات واتصالات عديدة بملوك أوروبا لدعم موقفه، بجانب تقاربه من المصريين في أوروبا للضغط على الإدارة المصرية وإظهار أنها إدارة غير شرعية.

الهوامـــش

( )عباس حلمي الثاني: عهدي؛ مذكرات عباس حلمي الثاني خديو مصر الأخير (١٨٩٢- ١٩١٤م) ط١، ترجمة دكتور جلال يحي، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٣، ص ٣٧.

( )المصدر نفسه، ص ١١. ٢

( )المصدر نفسه، ص ١٢. ٣

( )الأميرة جويدان زوجة الخديو عباس حلمي الثاني: مذكرات الأميرة جويدان، كتاب الهلال، سلسلة شهرية، العدد ٣٥٦ (رمضان ١٤٠٠- أغسطس ١٩٨٠)، ص ٦٥.

( )محمد صبري: تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم ، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٦، ص ص ٢٢٧- ٢٢٩.

( )الأميرة جويدان: مصدر سابق، ص ٧٨.

( )عباس حلمي: مصدر سابق، ص ٢٧٠.

( )اللورد كرومر أسمه الحقيقي إيفلين بيرنج "Evelen Baring"للمزيد انظر: عباس حلمي الثاني: عهدي؛ مذكرات عباس حلمي الثاني خديو مصر الأخير (١٨٩٢- ١٩١٤ م)، ترجمة دكتور جلال يحي، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٣، ص ١١.

( )عباس حلمي الثاني: مصدر سابق، ص ٢٦٨.

( )المصدر نفسه، ص ٢٧٦. ٠ ١

( )أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن (الجزء الرابع)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (سلسلة تاريخ المصريين العدد ١٤٢، ١٩٩٩، ص ١٦٢.

( )فاروق عثمان أباظة: آغا خان٢ ومهمته في مصر في بداية الحرب العالمية الأولي (دراسة وثائقية)، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١، ص ١٠٤.

( )عباس حلمي الثاني: مصدر سابق، ص ص ٢٦١- ٢٦٢. ١

( )المصدر نفسه، ص ٢٧٠. ٤ ١

( )إقبال هانم: هي الزوجة الأولي لعباس حلمي الثاني، وقد تزوجها في ١٩ فبراير ١٨٩٥ م. أما زوجته الثانية فهي جاويدان هانم وتزوجها في مارس ١٩١٠ وطلقها في ١٩١٣ ولم ينجب منها.

( )عباس حلمي: مصدر سابق، ص ٢٧٠. ١

( )المصدر نفسه، ص ٢٧٢. ٧ ١

(١) المصدر نفسه، ص ٢٧٨.

(٢) المستر هنري مورغنتو: مذكرات سفير أمريكا في الأستانة، تعريب فؤاد صروف، القاهرة، مطبعة المقطم، ١٩٢٣، ص ٣٨.

(٣) عباس حلمي: مصدر سابق، ض ٢٧٠.

(٤) محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية ج١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥١، ص٦٢.

(٥) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٣، ص ٤٤٠.

(٦) عباس حلمي: مصدر سابق، ص ٢٧٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(٨) محمد حسين هيكل: مرجع سابق، ج١ ص ٦٣.

(٩) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩؛ تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢١ ط٤، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٧، ص ٣٢.

(١٠) محمد حسين هيكل: مرجع سابق ج١، ص ٦٤.

(١١) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ٢٢.

(١٢) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٣، ص ٤٤١.

(١٣) آرثر ادوارد جولد شميث (الابن): الحزب الوطني المصري (مصطفي كامل– محمد فريد)، ترجمة: فؤاد دواره، تقديم وتعليق: فتحي رضوان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص ٢٦٥.

(١٤) أحمد شفيق باشا: مصدر سابق ج ٣، ص ٤٤٢.

(١٥) آرثر شميث: مرجع سابق، ص ص٢٦٨– ٢٦٩.

(١٦) محب باشا كان وزيراً سابقاً للزراعة في الحكومة المصرية، أنظر: آرثر ادوارد جولد شميث: مرجع سابق، ص ٢٧٢.

(١٧) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٣، ص ٤٤٦.

(١٨) المصدر نفسه ج٣، ص ٤٤٦.

(١٩) المصدر نفسه ج ٣، ص ٤٤٧.

(٢٠) المصدر نفسه ج٤، ص ١٩٦– ٢٠٠.

(٢١) فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٢٢) عباس حلمي: مصدر سابق، ص ٢٧٩.

( )هنري مورغنتو: مصدر سابق،ص ٣٨. ٤
( )المصدر نفسه، ص ١٨. ١ ٤
( )المصدر نفسه، ص ٣٨. ٢ ٤
( )أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ص ٢٤– ٢٥. ٣ ٤
( )المصدر نفسه ج٤، ص ٢٠. ٤ ٤
( )المصدر نفسه ج٤، ص ٢٨. ٥ ٤
( )المصدر نفسه ج٤، ص ٢١–٢٢. ٦ ٤
( )المصدر نفسه ج٤، ص ٢٢. ٧ ٤
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٥٩. ٨ ٤
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٦٠. ٩ ٤
( )المصدر نفسه ج٤، ص ص ١٨٢– ١٨٣. ٥
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٦. ١ ٥
( )المصدر نفسه ج٤، ص ٢١. ٢ ٥
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٥. ٣ ٥
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٦. ٤ ٥
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١١٥. ٥ ٥
( )المصدر نفسه ج٣، ص ٤٤٣. ٦ ٥
( )المصدر نفسه ج٤، ص ٢٣. ٧ ٥
( )المصدر نفسه ج٤، ص ص ٢٣– ٢٤. ٥
( )المصدر نفسه ج٣، ص ٤٤٢. ٩ ٥
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١١٥: ٦
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٣٣. ١ ٦
( )المصدر نفسه ج٤، ص ٣٩ .٢ ٦
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٣٣. ٣ ٦
( )المصدر نفسه ج٤، ص ص ١٠٤– ١٠٧. ٦
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٠٩. ٥ ٦
( )عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، مصدر سابق، ص ٣٦٧. ٦

( )أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ص ١١٨- ١١٩. ٦
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٣٧. ٦
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٢٢. ٦
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٢٣. ٧
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٧٨. ٧
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٢٦. ٧
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٣٥. ٧
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٣٥. ٧
( )المصدر نفسه ج٤، نفسه، ص ص ٣٨- ٣٩. ٧
( )آرثر شميث: مرجع سابق، ص ٢٧٣. ٧
( )أحمد شفيق مصدر سابق ج٤، ص ٦٥. ٧
( )فؤاد سليم: مصري ارتقى بسرعة كبيرة في المناصب أثناء حكم جمعية الاتحاد والترقي. وقد كان سفيراً للدولة العثمانية في فيينا، ثم سفيراً للدولة العثمانية في برن بسويسرا في يناير ١٩١٦ م، أنظر: آرثر شميث: مرجع سابق، ص ٢٧٦. ٧
( )أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ١٣٨. ٧
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٦٥. ٨
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٧١. ٨
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٣٨- ١٤٠. ٨
( )المصدر نفسه ج٤، ص ٩٥-٩٦. ٨
( )المصدر نفسه ج٤، ص ٩٨. ٨
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٤٣. ٨
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٥٥. ٨
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٤٤. ٨
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٤٧. ٨
( )المصدر نفسه ج٤، ص ١٥٢. ٨
( )المصدر نفسه ج٤، ص ٣٩ . ٩
( )المصدر نفسه ج٤، ص ٦٦. ٩

(٩) المصدر نفسه ج٤، ص ٦٧–٦٨.[٢]

(٩) المصدر نفسه ج٤، ص ٧١.[٣]

(٩) المصدر نفسه ج٤، ص ٧٣–٧٦.[٤]

(٩) المصدر نفسه ج٤، ص ٨٩.[٥]

(٩) المصدر نفسه ج٤، ص ٨٣–٨٤.[٦]

(٩) المصدر نفسه ج٤، ص ٧٧.[٧]

(٩) المصدر نفسه ج٤، ص ١٢٣– ١٢٤.[٨]

(٩) المصدر نفسه ج٤، ص ٢١٤.[٩]

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٧٧.

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ١٧٧.

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٧٧.

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٣٢٤.

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٤٠٨– ٢١٢.

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٥١٨.

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٦٦٥.

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٧٦٦.

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٨٦٦.

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٩٨٨.

(١) دار الوثائق القومية: محافظ غابدين، محفظة ١٣٣، ملف ٢٣، كود ٠٠٢٧٤٦– ٠٠٦٩

(١١) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، ص ص ٤٢– ٤٣.

(١١) المرجع نفسه ، ص ٣٩– ٤٠.[٢]

(١١) أحمد شفيق مصدر سابق ج٤[٣]، ص ٢٩.

(١١) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩[٤]، مرجع سابق، ص ٣٥.

(١١) المرجع نفسه ، ص ص ٤٧[٥]– ٤٨.

(١١) المرجع نفسه ، ص ٤٤.[٦]

(١١) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤[٧]، ص ٢٩.

(١) عبد الرحمن الرافعي: مذكراتي (١٨٨٩- ١٩٥١ م) ط٢، دار أخبار اليوم، (سلسلة كتاب اليوم العدد ٢٩٨)، ١٩٨٩، ص ٤٢.

(٢) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٣، ص ٤٤٠.

(٣) محمد حسين هيكل: مصدر سابق ج١، ص ٦٤.

(٤) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ٢٨.

(٥) عبد الرحمن الرافعي: مذكراتي (١٨٨٩- ١٩٥١ م)، ص ٤١.

(٦) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ١٣٦.

(٧) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٦٥.

(٨) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٩- ٣٠.

(٩) المصدر نفسه ج٤، ص ٣٠.

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٣٦- ٣٧.

(١١) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٣- ٢٤.

(١٢) المصدر نفسه ج٤، ص ٥٢- ٥٣.

(١٣) المصدر نفسه ج٤، ص ٥٤- ٥٦.

(١٤) المصدر نفسه ج٤، ص ٥٦- ٥٨.

(١٥) المصدر نفسه ج٤، ص ٦٣- ٦٥.

(١٦) المصدر نفسه ج٤، ص ٦١.

(١٧) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، ص ٥٨- ٥٩.

(١٨) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ١٨٩.

(١٩) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٩- ٣٠.

(٢٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٠٥- ٢٠٨.

(٢١) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢٢) محمد لبيب البتنوني: الرحلة الحجازية لولى النعم الحاج عباس حلمى باشا الثاني خديو مصر ط٢، مطبعة الجمالية، القاهرة، ١٣٢٩ هـ، ص ٢٠٣ .

(٢٣) الأميرة شويكار: إحدى أميرات الأسرة العلوية، والدها الأمير إبْراهيم فهمى باشا ووالدتها الأميرة نجوان حفيدة أحمد رفعت باشا الأبن الأكبر لإبراهيم بن محمد علي، وكانت زوجة سابقة للأمير أحمد فؤاد بن إسماعيل (الملك فؤاد).

(١) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ٢٥٤– ٢٥٥.

(٢) سعد زغلول: مذكرات سعد زغلول، (الجزء التاسع)، تحقيق عبد العظيم رمضان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٥٢.

(٣) المصدر نفسه ج٩، ص ٢٢٩.

(٤) المصدر نفسه ج٩، ص ٦٢.

(٥) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ٢٦٢.

(٦) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٦٥.

(٧) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٦٦.

(٨) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٦٦.

(٩) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٨٨.

(١٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٩٤– ٢٩٥.

(١١) المصدر نفسه ج٤، ص ١٦٢.

(١٢) آرثر شميث: مرجع سابق، ص ٢٧١.

(١٣) أحد باشوات مصر كلفه السلطان فؤاد بتشكيل الوزارة في ٢١ مايو ١٩١٩ م، لكنه كان غير محبوب من المصريين، للمزيد أنظر: عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، ص ص ٣٤١– ٣٤٤.

(١٤) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، مرجع سابق،ص ٣٥٥– ٣٥٦.

(١٥) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ٢٥٥– ٢٥٦.

(١٦) فخرى عبد النور: مذكرات فخرى عبد النور ، تقديم: مصطفي أمين، تحقيق: يونان لبيب رزق، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٢، ص ١٧٦.

(١٧) المرجع السابق، ص ١٩٨.

(١٨) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ٣٩٦– ٣٩٧.

(١٩) المصدر نفسه ج٤، ص ٣٩٣.

(٢٠) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٩٥– ٢٩٦.

(٢١) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، ص ٤٤٥– ٤٤٦.

(٢٢) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ٣١٦.

(٢٣) محافظ عابدين، محفظة ١٣٣، ملف ٦، كود ٠٠٢٧٢٩– ٠٠٦٩.

( )المصدر نفسه ، ملف ٢٣، كود ٠٠٢٧٤٦– ٠٠٦٩ ٦ ١

( )سعد زغلول: مصدر سابق ج٧، ص ٧– ٨. ٦ ١

( )محافظ عابدين، محفظة ١٧١، ملف ١٨٧٦، كود ٠٠٣٤١٢– ٠٠٦٩ ٦ ١

( )المصدر نفسه ، محفظة ١٣٣، ملف ٦، كود ٠٠٢٧٢٩– ٠٠٦٩ ٦ ١

( )المصدر نفسه ، محفظة ١٥٢، ملف ٥، كود ٠٠٣٠٦٨– ٠٠٦٩ ببلجيكا ٦ ١

( )المصدر نفسه ، محفظة ١٣٣، ملف ٦، كود ٠٠٢٧٢٩– ٠٠٦٩ ٦ ١

( )المصدر نفسه ، ملف ٦، كود ٠٠٢٧٢٩– ٠٠٦٩ ٧ ١

( )المصدر نفسه ، محفظة ١٣٣، ملف ٦، كود ٠٠٢٧٢٩– ٠٠٦٩ ٧ ١

( )المصدر نفسه ، محفظة ٣٦٨، ملف ١٣، كود ٠٠٧١٥٧– ٠٠٦٩ ٧ ١

( )المصدر نفسه ، محفظة ١٥٢، ملف ٥، كود ٠٠٣٠٦٨– ٠٠٦٩ ٧ ١

( )سعد زغلول: مصدر سابق ج٧، ص ٢٠٣– ٢٠٥. ٧ ١

( )عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ٣٩. ٧ ١

( )عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٤٧– ٤٨. ٧ ١

( )محمد حسين هيكل: مصدر سابق ج١، ص ٦٤. ٧ ١

( )محمد أنيس: ٤ فبراير ١٩٤٢؛ في تاريخ مصر السياسي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢، ص ٧٨. ٧ ١

( )الأميرة جويدان زوجة الخديو عباس حلمي الثاني: مصدر سابق، ص ٦٧. ٧ ١

( )وجيه عتيق: الملك فاروق وألمانيا النازية؛ خمس سنوات من العلاقة السرية، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٦، ص ص ٦٤– ٦٧. ٨ ١

( )محمد أنيس: مرجع سابق، ص ٧٦، ٧٨ ٨ ١

( )وليم شايرر: قيام وسقوط الرايخ الثالث "نهاية دكتاتور" ج٢، ، نقله إلى العربية: جرجيس فتح الله، أربيل (بكردستان العراق)، دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص ١٤٠. ٨ ١

( )لوكاز هيرزويز: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفي، القاهرة، المشروع القومي للترجمة (العدد ٢١٣٣)، ٢٠١٥، ص ٣٠٨. ٨ ١

( )وجيه عتيق: مرجع سابق، ص ٦٩– ٧٠. ٨ ١

( )أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ٧٩. ٨ ١

(١٨٦) وجيه عتيق: مرجع سابق، ص ٧٢.

(١٨٧) المرجع نفسه ، ص ٦٥.

(١٨٨) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ٢٦٤.

(١٨٩) ظلت مفوضيات الدول التابعة للمحور في البلقان تعمل في القاهرة وقتاً طولاً، ولكن أوقف حقها في إرسال رسائل بالشفرة في أبريل ١٩٤١. وقد غادر وزير بلغاريا المفوض مصر في مارس ١٩٤٢، وحينئذ فقط وصلت إلى الألمان أخبار هذه الشفرة، أنظر لوكاز هيرزويز: مرجع سابق، ص ٣٠٩.

(١٩٠) عبد العظيم رمضان: مصر قبل عبد الناصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص٢٦٩.

(١٩١) يقصد فاروق هنا المتعاونين مع الأعداء الأمير محمد علي المتعاون مع الإنجليز، أنظر: عبد العظيم رمضان: مصر قبل عبد الناصر، ص٢٦٩.

(١٩٢) وجيه عتيق: مرجع سابق، ص ٩٣– ٩٤.

(١٩٣) المرجع نفسه ، ص ٩٤.

(١٩٤) حرم على عباس حلمي أن يرحل إلى اسطنبول، على جه المثال، لمقابلة ابنه الأمير عبد المنعم الذي قدم من القاهرة كانت وزارة الدفاع الألمانية قد زودته بسلسة من الاستفسارات ليدلى بها خلال هذه المقابلة، أنظر: لوكاز هيرزويز: مرجع سابق، ص ٣٠٩.

(١٩٥) لوكاز هيرزويز: مرجع سابق، ص ٣٠٧– ٣٠٩.

(١٩٦) فخرى عبد النور: مرجع سابق، ص ٩٧.

(١٩٧) محمد أنيس: مرجع سابق، ص ٧٦– ٧٨.

(١٩٨) وليم شايرر: مصدر سابق ج٣، ص ٣١٥.

(١٩٩) محمد أنيس: مرجع سابق، ص ٧٦، ٧٨.

(٢٠٠) حسين حسن: سنوات مع الملك فاروق ، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٦، ص ١٥٣.

(٢٠١) وليم شايرر: مصدر سابق ج٢، ص ١٤٠.

(٢٠٢) حسين حسن: مصدر سابق، ص ٢٢٥.

(٢٠٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦.

(٢٠٤) وجيه عتيق: مرجع سابق، ص ٦٣– ٧٥.

(٢٠٥) المرجع نفسه ، ص ٧٦.

(٢٠) المرجع نفسه ، ص ٧٤- ٧٧.

(٢١) المرة الأولى كانت خلال الحرب العالمية الأولى.

(٢٢) وجيه عتيق: مرجع سابق، ص ٣٣.

(٢٣) الأميرة جويدان: مصدر سابق، ص ص ٦٧- ٦٨.

(٢٤) فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص ١٩٣.

(٢٥) يقصد الإمام محمد عبده هنا برجلنا الصغير الخديو عباس حلمى، وربما استخدم هذا الوصف للاستهزاء به والتقليل من شأنه وتصرفاته، هذا بجانب التأكيد على أن هناك رجل كبير وهو السلطان العثماني صاحب السيادة على مصر.

(٢٦) الإمام محمد عبده: دراسة في الفكر السياسي والاجتماعي والإصلاحي (الجزء الأول) ، تحقيق وتقديم محمد عمارة، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٣، ص ص ٨٥٩- ٨٦٠.

(٢٧) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ١٨٣.

(٢٨) عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢٩) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٣، ص ٤٤١.

(٣٠) المصدر نفسه ج٤، ص ١٦١.

(٣١) المصدر نفسه ج٤، ص ١٦٦.

(٣٢) المصدر نفسه ج٤، ص ١٦٧.

(٣٣) المصدر نفسه ج٤، ص ١٣٨.

(٣٤) المصدر نفسه ج٤، ص ٢٣٤.

(٣٥) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، مرجع سابق، ص ٤٦٠.

(٣٦) سعد زغلول: مصدر سابق، ص ٢٠٤.

(٣٧) أحمد شفيق: مصدر سابق ج٤، ص ٢٩٦.

(٣٨) المصدر نفسه ج٤، ص ٣٠٣.

(٣٩) محافظ عابدين، محفظة ٩٣٣، ملف ٦، كود ٠٠٢٧٢٩- ٢٠٦٩.

(٤٠) المصدر نفسه ، ملف ٦، كود ٠٠٢٧٢٩- ٠٠٦٩

(٤١) المصدر نفسه ، محفظة ٧٥٢، ملف ٥، كود ٠٠٣٠٦٨- ٢٠٦٩.